

الفصل الثالث

أمن النفط والإستراتيجية العالمية

يعد النفط أحد السلع الإستراتيجية العالمية التي لن تسمح الدول أبداً، سواء أكانت تلك الدول كبرى أم صغرى، بتحريرها من السيطرة السياسية.

(1) يوسف. م. إبراهيم

منذ عام 1973 الذي جرى فيه الحظر العربي سيئ السمعة، وكل رئيس يحمل آمالاً عريضة في التحرر من نزوات الحكام الأجانب. ذلك أن أمن الطاقة لدينا يتصل مباشرة بالمطالب الشرهة لأوبك. إن أوبك تتآمر لتثبيت الأسعار والحد من إمدادات الأسواق العالمية بالنفط الخام بهدف تعظيم الأرباح. فعلينا ابتكار مصادر بديلة للطاقة والإمدادات لمواجهة هذا الخطر.

(2) عضو الكونغرس الأمريكي هنري هايد

في تعاملنا مع السياسة الخارجية، ونظراً لكوننا نعبث بسياسة الطاقة، تنشأ لدينا الحاجة الكبيرة للدفاع عن نفطنا، وهذه تشكل المحرك لسياستنا الخارجية. سواء كان ذلك في كولومبيا للدفاع عن أنابيب النفط، أو في فنزويلا لجعل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA سي آي آيه) تتدخل، أو في الاحتلال الدائم للخليج الفارسي (الأمر الذي لا يخدم مصالحنا)، أو في توسيع احتلالنا لآسيا الوسطى، أو في سيطرتنا على مصادر النفط في بحر قزوين وطرق خروجه منه، وربما وجودنا في أفغانستان، ولعله ليس من المستحيل أن تكون كلها متصلة بالطاقة.

(3) عضو الكونغرس الأمريكي رون بول

تعتمد صحة اقتصادنا على ضمان إمدادات الطاقة بأسعار مقبولة لاقتصاديات المملكة المتحدة والعالم. وسوف نكون بحاجة لتحسين الكفاية والاستقرار الطويل الأمد لسوق الطاقة الدولية عبر إصلاحات سياسية واقتصادية في البلدان الرئيسية للإمداد والعبور.

دائرة الخارجية والكونويث للمملكة المتحدة(4)

حسبما تشير هذه الأحاديث المقتبسة مؤخراً، فإن ضمان إمداد الطاقة - التي تعني في الوقت الراهن النفط وعلى نحو متزايد الغاز الطبيعي - يعد هدفاً إستراتيجياً أساسياً للسياسة الخارجية للدول المستهلكة. وعلى الرغم من أن كثافة استخدام الطاقة - مقدار الطاقة المستهلكة بالنسبة للإنتاج - قد انخفضت في الدول المتقدمة مع ازدياد الكفاية وهجرة معامل الصناعات الضخمة إلى مجتمعات العمالة الأرخص في العالم النامي، فإن الطلب الإجمالي لا يزال ينمو، ويستمر الاعتماد على الطاقة المستوردة.

طيلة نصف القرن الماضي، كان النفط المرة تلو المرة العامل الأساسي في الأزمات العالمية، من الإطاحة بمصدق في إيران وأزمة قناة السويس في الخمسينيات من القرن العشرين، إلى أزمة الأسعار في عام 1973 والحظر العربي القصير الأمد في العام ذاته، وأثر الثورة الإيرانية على الأسعار في عام 1979، وحرب الناقلات في الثمانينيات من القرن العشرين، وأزمة الخليج ما بين عامي 1990 و2003. وبالنسبة لبريطانيا، كان الاعتماد على النفط الآتي من فارس - إيران حالياً - قد خفف الاعتماد على الفحم من المناجم المحلية، حتى ولو لم يكن بالإمكان سحق قوة المنظمات العمالية العاملة في المناجم إلا في أواخر القرن العشرين.

كانت البحرية التابعة للدول الاستعمارية قد تحولت، في السنوات الأولى من القرن الماضي، من استخدام الفحم إلى النفط. وكان دانيال بيرغين، مؤلف كتاب (The Prize) (الجائزة) الذي جاء بعد كتاب أنتوني سامبسون (The Seven Sisters) (الشقيقات السبع) وكتاب بيتر أوديل (Oil and World Power) (النفط والقوة العالمية). بوصفه صاحب الكتاب الأكثر رواجاً الذي يتحدث عن صناعة النفط، وقد

أبدى بيرغن ملاحظة تم اقتباسها كثيراً، مفادها: «أعتقد أنه بإمكاننا القول: إن حقبة من أمن الطاقة قد بدأت عندما حول وينستون تشرشل البحرية البريطانية من الفحم إلى النفط عشية الحرب العالمية الأولى»⁽⁵⁾. فبريطانيا وألمانيا (وفرنسا وبلجيكا) قد ذهبوا إلى الحرب في عام 1914 بوصفهم دولاً منتجة للفحم، وتوجه بشكل متزايد نحو النفط؛ ليكون وقودها المختار، لكنها كانت تفتقر إلى المصادر المحلية للنفط. بيد أنها مع تطور الأسلحة الحربية المدرعة والجوية سوف تغدو من الناحية العسكرية معتمدة باطراد على النفط، وهذا كفيلاً بأن تنافسها سوف يفرق المناطق المنتجة للنفط في المؤامرات والاستغلال الاستعماري والحرب. ومع تطوير محرك الاحتراق الداخلي الرخيص، أصبحت مركزية النفط بالنسبة للأمن الاقتصادي والعسكري أمراً حاسماً.

لقد تغيرت الضوابط، وكذلك اللاعبين الساعون لتحقيق أمن إمدادات الطاقة، حسبما حددتها حكومات الدول المستهلكة الكبرى، نتيجة للتغيرات الجيوستراتيجية التي أثرت فيها طيلة المئة سنة الأخيرة. وهذا معناه أن نظرتنا لأمن الطاقة قد تغيرت سواء في واشنطن أو لندن أو باريس أو طوكيو. فالولايات المتحدة تحابي الآن روسيا بوصفها مورداً للنفط، بينما كانت فيما مضى تمارس ضغوطاً على حلفائها في الناتو؛ ليمتنعوا عن شراء النفط الخام من الاتحاد السوفييتي. وتكاد الصين تصبح رمزاً للشيطان في الولايات المتحدة، وذلك مع تنامي دورها في أسواق النفط العالمية، بعد أن كانت غير ذات أهمية بالنسبة للسياسة النفطية.

شهدت السنوات الأولى من القرن الماضي بدء منافسة طويلة الأمد؛ للوصول إلى النفط الخام للشرق الأوسط عبر نظام الامتياز الذي بموجبه عملت شركات النفط المدعومة من حكوماتها على الضغط على الحكومات المحلية الضعيفة والتابعة ودفعها لمنحهم حقوق إنتاج واستكشاف احتكارية. وفي معظم الأوقات، كان يتم تحديد من يقوم بعمليات الإنتاج في هذه المنطقة أو تلك عبر نقاش ما بين الحكومات الأوروبية فوق رؤوس السكان المحليين. وبعد الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة في موقع قوي نسبياً بالمقارنة مع أوروبا مما كفل لها المساهمة الكاملة في

استكشاف احتياطيات النفط في الشرق الأوسط. وفيما كانت القوى الأوروبية معتمدة على المصادر الخارجية للنفط منذ البداية (على الرغم من أن بريطانيا أصبحت مصدراً صرفاً مهماً لبضع سنين بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال في السبعينيات من القرن العشرين)، إلا أن الولايات المتحدة بوصفها أكبر منتج ومستورد أيضاً لم تصبح مستورداً نهائياً حتى الأربعينيات من القرن العشرين.

سنوات الحرب الباردة

لقد حصل ذلك التحول مع دخول العالم في حقبة الحرب الباردة، وسرعان ما أصبح النفط مصدراً للنزاع. فبالنسبة لزعماء الحرب الباردة، كان النضال من أجل التحرر الوطني وعملية التحرر من الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين ميادين التنافس على النفوذ. وفي الوقت ذاته، كان من شأن انتشار قومية النفط أي التأكيد على السيطرة على الموارد الوطنية - من أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، إدخال لاعبين جدد، وهم الدول المنتجة ذاتها. وقد أدى ظهورهم في ذلك الوقت إلى تورطهم - عن حق أو باطل - في مكائد الحرب الباردة. وهكذا، ففي الولايات المتحدة وأوروبا أطلق لقب الشيخ الأحمر على أحد الآباء المؤسسين لأوبك السعودي عبد الله التركي استهزاء.

كما أن تحول الاتحاد السوفييتي ليصبح أكثر من مجرد مكتفٍ ذاتياً في مجال النفط والغاز الطبيعي في الخمسينيات من القرن العشرين، قد شكل مصدر قلق كبير للولايات المتحدة وأوروبا الغربية؛ لخشيتهم من استخدام الصادرات سلاحاً إستراتيجياً وكان مصدر القلق الآخر يتمثل في أن الاتحاد السوفييتي سوف يحاول عرقلة وصول الدول الغربية إلى نفط الشرق الأوسط. كانت إحدى أولى المعارك في الحرب الباردة قد شنت على محاولات الاتحاد السوفييتي للوصول إلى موارد النفط الإيراني في نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد احتل الاتحاد السوفييتي جزءاً من شمال إيران في نهاية الحرب؛ أملاً في ضمان نفوذ سياسي، بالإضافة إلى حلم روسيا القديم في الوصول إلى ميناء يطل على المياه الدافئة، والحصول على النفط اللازم في المدى القصير في انتظار إعادة الأعمار بعد الحرب. لكن الولايات المتحدة عارضت ذلك

بشدة وطالبت بانسحاب القوات السوفييتية، فوافقت موسكو على الانسحاب مقابل تأسيس شركة إيرانية سوفييتية مشتركة. وانسحبت القوات، إلا أن المجلس الإيراني رفض إنشاء الشركة. وفي أوروبا الشرقية، ساعد النفط والغاز الطبيعي الروسيين في عملية ربط الاقتصاديات التابعة بالاتحاد السوفييتي⁽⁶⁾.

وفي مكان آخر، كان دمج تقديم النفط بأسعار أقل من سعر السوق بتكنولوجيا النفط في الصفقات التجارية قد وفر لموسكو النقد الأجنبي والنفوذ. وهكذا، ففي الخمسينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم من أن واشنطن كانت قد أفتعت الحكومة البوليفية بالتخلي عن اتفاقية التعاون ما بين شركة النفط الحكومية لديها والاتحاد السوفييتي، إلا أن البرازيل وافقت في عام 1959 على أخذ الخام الروسي في محطات التكرير لديها. أما الحدث الأكثر شهرة، فكان حصول هافانا بعد الثورة الكوبية في عام 1959 على نفط روسي مدعوم مقابل السكر، وهو اتفاق لم ينته إلا مع انهيار الاتحاد السوفييتي. وكان مهندسو النفط السوفييت ناشطين من الهند إلى اليمن وغانا.

كانت واشنطن قد ألحت على حلفائها الأوروبيين الامتناع عن قبول عروض النفط الروسي الرخيص أو على الأقل تجنب عقود طويلة الأمد. وبحلول السبعينيات من القرن العشرين، وتعاظم الانفراج في العلاقات الدولية، انهارت تلك السياسة في أوروبا، وفي الواقع، وبالرجوع إلى الخمسينيات من القرن العشرين، كان القرار الذي اتخذته شركة الطاقة الإيطالية (ENI إي إن أي) بشراء وتوزيع النفط الروسي الخام الرخيص قد ساعد على البدء في حرب أسعار، فُرض فيها على دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط خفض للأسعار، وكان ذلك الحدث هو الذي حفز على إنشاء أوبك.

كان الاكتفاء الذاتي لروسيا يعني -على الأقل- لواشنطن وحلفائها، أنه ليس من المرجح أن تحاول موسكو الاستيلاء على جزء من الشرق الأوسط. ولكن كانت هناك مصادر أخرى للقلق، أهمها رعاية الاتحاد السوفييتي للحركات والأنظمة العربية الراديكالية. بيد أن تلك الأنظمة والحركات قد أثبتت أن مهارتها في الاضطلاع بدور في ذلك المجال ربما فاقت توقعات كل من موسكو وواشنطن. فإذا كانوا سعداء

في قبول ما تقدمه موسكو مقابل اتخاذ شيء في المواقف الأيديولوجية، فإنهم كانوا يعلمون أيضاً ضرورة الاستمرار في إمداد زبائنهم الأساسيين.

يشير فين Venn إلى التنوع في الأساليب الأمريكية والأوروبية في التعامل مع الدول المنتجة المثيرة للمشكلات في السنوات التي أعقبت استقلالها وانتهاء الامتيازات القديمة. وقد أثبتت بريطانيا وفرنسا تصلبهما ونزعتهما العدائية تجاه مستعمراتهما السابقة. ولم تكن واشنطن، منذ مدة طويلة، مقتنعة برفض لندن التام لتأميم مصدق لصناعة النفط الإيراني، ذلك أنها قد تعلمت التأقلم مع مسألة التأميم في المكسيك، وقررت أن تعوض شركات النفط الأمريكية عن المبالغ الإضافية التي يجب عليهم دفعها للحكومة الفينزويلية، عوضاً عن أن تخاطر بمواجهة ربما تقود كاراكاس لتأخذ مسار هافانا نفسه. وكان ناقد عربي للأنظمة في الشرق الأوسط يكتب عن الثلاثينيات من القرن العشرين قد أشار إلى تعبيرات سابقة عن هذا النوع، قائلاً:

كانت الاختلافات ما بين الاتحادات المالية التي وقعت على الاتفاقيات الاستعمارية والاتحادات الأمريكية قد عكست سماتها القومية، فقد كانت الشركات البريطانية متغطسة ومعتمدة بشكل مباشر على القوة السياسية لحكومتها؛ للحفاظ على امتيازاتها، وحصص الإنتاج وتحديد الأسعار. ولم يقيم الزعماء العرب الذين أوجدتهم القوى الاستعمارية، وكانوا يعتمدون عليها في وجودهم بمناقشة تلك السياسات أو لم يجروها على ذلك. وبالمقابل، فإن الأمريكيين الذين لم يألفوا السلوك الاستعماري والاستغلال الاقتصادي الناتج عنه، قد «تعاونوا» مع الزعيم المحلي، ابن سعود الذي كان معتمداً بالكامل على ما يدفعون له، وكانوا يعلمون أن «الامتياز في خطر على الدوام ما لم تتم تلبية مطالبه (الشخصية)». لكن النتائج كانت متشابهة: إذ يستمر الحكام في السلطة بفضل ما تدفعه شركات النفط لهم⁽⁷⁾.

ثم جاء غزو بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لمصر في عام 1956 بعد أن أمم جمال عبدالناصر قناة السويس، التي كانت أوروبا تحصل على إمدادات النفط الخام من الخليج عبرها. وقد عارضت واشنطن الخطوة وأجبرتهم على الانسحاب، وذلك بأن رفضت إمداد بريطانيا وفرنسا بالنفط الخام عندما أقفلت مصر القناة؛ رداً على العدوان.

كانت الوسائل المفضلة التي تلجأ إليها واشنطن لتحقيق أهدافها الإستراتيجية فيما يتعلق بالنفط تتم عبر شركات النفط، وهذا يصدق في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية الساحة الخلفية للولايات المتحدة:

عند تفحصنا فنزويلا، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية يمكننا أن نجد بعض نقاط التشابه في تعامل الولايات المتحدة معهما. فالأهمية الطاغية لصناعة النفط تظهر بوضوح في كلا البلدين، وكانت الحكومة الأمريكية مثلها مثل الشركات الأمريكية تقوم بحماية الاستثمارات عبر القليل من التدخل المتعمد الصريح والكثير من الامتيازات المحدودة.... بيد أن ما يظهر للعيان أنه فيما كانت وزارة الخارجية على استعداد لممارسة الضغط لتلبية أهدافها المنشودة، فإنها كانت مع ذلك تتوقع أن تقوم الشركات بإدارة السياسة النفطية على نحو ملائم⁽⁸⁾.

ولكن، بحلول عام 1973، ظهر أن سياسة الولايات المتحدة قد أخذت جانباً عسكرياً أكبر بكثير، وكشفت الوثائق التي سمحت الحكومة البريطانية بنشرها في عام 2004 وجود قلق حيال إمكانية إقدام واشنطن بغزو المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة إذا ما استمر الحظر العربي للنفط.

المنتجون في المقدمة

وفي وثيقة سرية للغاية — UK eyes Alpha — تداولها رئيس الوزراء ومجموعة محدودة من كبار الوزراء والموظف الرفيع المستوى في وكالة الاستخبارات بيرسي كرادوك رئيس قسم التقويم في وكالة الاستخبارات، وكانت هذه الوثيقة مستقاة من تعليقات أدلى بها عدد من كبار الدبلوماسيين الأمريكيين وتشير إلى أن واشنطن قد تكون بحلول شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 1973 تعد العدة للتدخل عسكرياً في الشرق الأوسط⁽⁹⁾. وكان التحليل الذي تم التقدم به يقول: إنه إذا ما طال أمد الحظر المفروض على إمدادات النفط، وربما يكون ذلك بسبب تجدد القتال ما بين العرب وإسرائيل الذي شكل خطراً كبيراً على الاقتصاديات الغربية، فقد تقرر الولايات المتحدة ضمان أمن إمدادات النفط. وتقدر الوثيقة أن احتياجات الولايات المتحدة

وأوروبا واليابان من النفط العربي تبلغ 760 مليون طن في العام، وهو مقدار أقل بقليل من إنتاج المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وليبيا في شهر سبتمبر/ أيلول من عام 1973. ولما كان بالإمكان الحصول على إنتاج أكبر من الدول الثلاثة الأولى، فإن القيام بهجوم ضد ليبيا البعيدة جغرافياً قد وضع جانباً. وتتابع الوثيقة النظر في كيفية تحقيق الهدف، بما في ذلك «استبدال» الحكام الموجودين بمزيد من الرجال المذعنين أو استخدام إيران أو الدول الأوروبية الغربية للقيام بالمهمة، أو التهديد باستخدام القوة، أو فرض حظر، ولكنها خلصت إلى أن الأمريكيين يفضلون اللجوء إلى عملية سريعة يقومون بها بأنفسهم؛ للاستيلاء على حقول النفط» ووفقاً للوثيقة، فإن الاستيلاء على المنطقة سيستمر قرابة عشر سنوات. كما تجري حسابات تتعلق بأعداد القوات الأولية والمقبلة اللازمة والمتطلبات اللوجستية اللاحقة.

وفيما يشير إلى أن النظرة إلى أمن النفط قد تغيرت الآن من نظرة الحرب الباردة إلى النظرة التي تُعدّ أن منتجي النفط أنفسهم هم الخطر الأساسي والمباشر، تتابع الوثيقة: «إن التدخل الروسي لن يصل، على الأرجح، إلى حد التدخل العسكري المباشر، وإنه من المحتمل أن تقوم واشنطن بإعلام موسكو بالأمر مقدماً». وعندئذٍ «سوف يحاول الروس الإفادة من المعارضة على أحسن وجه سياسياً ودعائياً». وإن أكبر خطر بالمواجهة غير المباشرة في الحرب سوف تكون في الكويت، إذا شجعت روسيا العراق على التدخل هناك.

ويتخلل الوثيقة شيء من القلق من أن الحليف الأساسي لبريطانيا ربما يطلب منها المساعدة في الغزو؛ ذلك أن بريطانيا تفضل الآن حل مشكلاتها المتعلقة بالنفط دبلوماسياً. وقبل توزيع ورقة التقييم التي وضعتها الاستخبارات بأسبوعين، اجتمع رئيس الوزراء وأعضاء كبار في الحكومة بالشيخ اليماني وزير النفط السعودي، الذي تحدث بالنيابة عن منتجي النفط العرب كلهم⁽¹⁰⁾.

ولم يكتفِ اليماني بالإعلان بأن بريطانيا لكونها تعد بلداً صديقاً ستحصل على إمدادات النفط المعادلة لتلك التي كانت تتلقاها قبل بدء الحظر وحسب، بل أضاف بأنه على استعداد للنظر في طرق لتعويض بريطانيا عن الكميات التي فقدتها؛ لكونها

قادرة على الحصول على مصادر النفط من سوق روتردام الفورية، وهي الهدف الأساسي من الحظر. كذلك عدت فرنسا وأسبانيا دولتين صديقتين، فيما عدت بقية الدول المنتمة للاتحاد الاقتصادي الأوروبي، باستثناء هولندا، دولاً محايدة.

كانت أحداث عام 1973 تتألف من خيطين منفصلين غالباً ما يتداخلان. فهناك قضية أسعار النفط، من جهة، والسيطرة على الاحتياطيات والتلاعب بالإنتاج لأهداف إستراتيجية في الجهة المقابلة، وهما بالطبع متداخلان. ولكن نتج عن دمجهما تحليل فضفاض يفيد منه سياسيون يمينيون في الولايات المتحدة الأمريكية. ويظهر كذلك في النقاشات المختزلة لبعض معارضي الحرب على العراق عامي 1991 و2003.

كانت الإجراءات التي تتخذها أوبك في السنوات الأولى بعد تأسيسها في عام 1960 دفاعية إلى حد كبير، بحيث لا تعدو أن تكون محاولة لوقف تراجع الأسعار الذي فرضته الشركات المنتجة عوضاً عن زيادتها. وبعد عقد من الزمن، كانت حكومات الدول المنتجة في الخليج تحصل على دولار واحد للبرميل مقابل النفط الذي تبيعه الشركات لقاء 12 - 14 دولاراً للبرميل. وفي الوقت ذاته، قلّت قيمة هذا الدولار الواحد، بسبب من تنامي ضعف الدولار. ولكن بحلول عام 1970، كان عدد من الدول الأعضاء قد تعلموا من فنزويلا العضو المؤسس، وتبنوا نهجها في الأسعار الذي بموجبه تحصل حكومة الدولة المنتجة على رسوم وضرائب على النفط. وفي عام 1971، نجحت أوبك للمرة الأولى في دفع شركات النفط للتفاوض مع المنظمة عوضاً عن التفاوض مع كل دولة بمفردها. وعلاوة على ذلك، فقد استطاع الأعضاء مجتمعين عبر ما عرف باتفاقية طهران، الفوز بزيادات في الأسعار «الآجلة» التي كانت تحددها الشركات حتى ذلك الوقت، وزيادة حصيلتهم من الضرائب إلى 55%. كذلك اشتملت اتفاقية طهران على زيادة تصاعديّة سنوية في الأسعار. أما العنصر المهم الآخر، فكان قبول الشركات بوجوب حماية الأسعار في مواجهة انخفاض قيمة الدولار. وفي الوقت ذاته، كانت الحكومات الأعضاء تتجه نحو تأكيد سيطرتها على الاحتياطيات عبر تأمين الإنتاج القائم. ذلك أن أوبك قد وافقت على انتهاج سياسة التأمين التدريجي، لكن بعض الأعضاء ساروا قدماً بسرعة أكبر، فأمرت الجزائر

55% من المصالح الفرنسية، وسيطرت العراق على أصول شركة نفط العراق IPC (آي بي سي) واستولت ليبيا على عمليات BP (بي بي) وبدأت المملكة العربية السعودية حقبة مطولة من التأميم التدريجي لأرامكو في عام 1972.

وبحلول عام 1973 كان من الواضح أن اتفاقية طهران لن تصمد طويلاً. فأسعار النفط الذي يتم بيعه في السوق المفتوحة كانت تتضخم، وراحت الدول المنتجة تطالب بحصتها، وأعيد فتح المفاوضات في شهر أكتوبر/ تشرين الأول، ولكنها باءت بالفشل، تاركة مجموعة من الدول الخليجية المنتجة للنفط تقترض زيادات في الأسعار خاصة بها. واستمرت أسعار السوق المفتوحة في التضخم، يدفعها للارتفاع الحظر على المبيعات للولايات المتحدة وهولندا وأفريقيا الجنوبية الذي ترضه الدول العربية المنتجة رداً على دعم تلك الدول لإسرائيل في أثناء حرب أكتوبر/ تشرين الأول. وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول فرضت أوبك زيادة بلغت 140%، ليصل السعر المحدد للنفط الخام العربي الخفيف إلى 10.84 دولارات للبرميل. ومنذ تلك اللحظة كتب فاضل الشلبي، وهو مسؤول كبير سابق في أوبك، قائلاً: «لقد أصبحت أوبك المدير الوحيد للأسعار»⁽¹¹⁾. وفكرة الشلبي صحيحة لدرجة أن الشركات وحكومات الدول المستهلكة التي تنسق معها بدقة لم يعد بإمكانها فرض الأسعار على حكومات البلدان المنتجة. ولكن، سيتضح قريباً أن المصالح المختلفة للدول الأعضاء في أوبك سوف تجعل تحقيق إستراتيجية جماعية للأسعار أمراً صعباً.

ويُظهر محضر اجتماع للحكومة البريطانية، يعود إلى أكتوبر/ تشرين الأول من عام 1973 مدى القلق حيال الخطوة التي اتخذتها أوبك لزيادة الأسعار، بمعزل عن المخاوف الناتجة عن الحظر العربي، الذي ستم مناقشته فقط في الكويت في اليوم الذي أعقب كتابة المحضر فيه. ويُعلم رئيس الوزراء حكومته أن الزيادة المقترحة ستكلف الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي (EEC) 10 مليارات دولار إضافي في العام. وقد تصادف أن المحضر يذكر كذلك أن شركات النفط قد استشارت الوزراء فيما يتعلق بالخطوات المزمع اتباعها⁽¹²⁾.

وبالرغم من أن أوبك بمجملها، والدول الأعضاء الأساسيين بما في ذلك فنزويلا وإيران قد تبنا حملة لرفع الأسعار المحددة في محاولة لجعلها تتواءم مع الأسعار في السوق المفتوحة، فإن منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوبك) فرضت الحظر الذي بدأته في 17 أكتوبر/ تشرين الأول من عام 1973. وكان هدفها الضغط على الولايات المتحدة لتتخلى أو تقلل من دعمها لإسرائيل، لأن توتر على السوق، برغم أنه من الجلي أن الوزراء الذين وافقوا على الحظر كانوا يدركون مضامين أفعالهم. وكان هذا الاستخدام الثاني «لسلاح النفط»، إذ استخدم سابقاً مدة قصيرة وعلى نحو غير موفق بعيد حرب الأيام الستة يونيو/ حزيران عام 1967 التي اجتاحت فيها إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة. فكان من شأن الغضب الشعبي، عندئذٍ، والأفعال العفوية إرغام عدد من الدول العربية المنتجة للنفط، ومن بينها المملكة العربية السعودية، على فرض حظر قصير الأمد على الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية، وقد فشل ذلك إذ تم الحصول على النفط الخام البديل بسرعة من الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

والأمر المثير أن محضر جلسة الحكومة البريطانية في عام 1973 الذي ذكرناه آنفاً قد تطرق كذلك إلى الاستعدادات للحظر المحتمل، ولكن لم يتضمن أي إشارة إلى الأسعار في تلك الفقرات. وكان ينظر إلى مفاوضات الأسعار والحظر على أنهما قضيتان منفصلتان. وكما يشير فين، فإن إيران التي كانت إحدى الدول الصقور الأكثر تشدداً في قضية السعر في ذلك الوقت، لم تتورط في الحظر وكانت حليفاً مقرباً للولايات المتحدة، في حين أن المملكة العربية السعودية المحور المحرك للحظر كانت تكافح في أوبك لتخفيف المطالب المتعلقة بالسعر.

وفي الواقع، ثمة دليل على أن الولايات المتحدة كانت تدعم حملة أوبك لرفع الأسعار في أوائل السبعينيات من القرن العشرين. إذ يستعرض بيير تيرزيان في تاريخه عن أوبك عدداً من الأدلة التي توحى بأن إدارة نيكسون قد شجعت، وحتى حفزت، الدول الأعضاء في أوبك لرفع الأسعار؛ اعتقاداً منها بأنها ستحفز إنتاج الولايات المتحدة، وتحرم اليابان وأوروبا من التنافس التجاري والولايات المتحدة، وتخلق سوقاً للسلع

الأمريكية في الدول المنتجة للنفط⁽¹³⁾. كذلك هناك مسألة الحفاظ على الأنظمة الصديقة، فعندما كانت الأسعار مرتفعة، حذر وزير الخارجية هنري كسينجر بشكل رسمي من أن تخفيضها بشكل عنيف سوف يهدد استقرار حلفاء مهمين⁽¹⁴⁾.

هناك سببان يدفعان الولايات المتحدة نحو اختيار أسعار أعلى للنفط: أولاً، كانت الزيادات المتدرجة والمعتدلة في الأسعار تنسجم وسياسة واشنطن في حقبة ما بعد الحرب العالمية التي تنهج نحو التوافق، عوضاً عن مواجهة حكومات الدول المنتجة في كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وفيما كانت كميات الواردات إلى الولايات المتحدة قد ارتفعت على نحو لا يمكن إيقافه، فقد اتضح أكثر وأكثر أنها لم تعد قادرة بعد الآن على أداء دور «المنتج الموجه» عالمياً، ذلك المنتج الذي يزيد أو يقلل من إنتاجه؛ ليضمن توازناً عالمياً ما بين العرض والطلب. وقد انتقل هذا الدور إلى المملكة العربية السعودية وسوف يبقى فيها. والسبب الثاني أنه على حكومات الولايات المتحدة في ذلك الوقت وإلى الآن أن تتذكر دوماً أن بلدها قد يكون مستورداً ومستهلكاً مسيطراً، ولكنه منتج رئيس، إذ توفر صناعة النفط والغاز الطبيعي الأمريكي دخلاً وعملاً لأعداد كبيرة من الناجحين، ليس لطاغم عمل الشركات الكبيرة فحسب، وإنما لمجموعة من المنتخبين المستقلين الصغار الذين يملكون، في الواقع، بئراً واحدة فقط.

كانت أسعار النفط المنخفضة، ولا تزال تعني دخلاً منخفضاً لتلك الأعمال الأمريكية، التي تشكل مجموعات ضغط قوية على مستوى الولايات والاتحاد. ولما كانت تكلفة الإنتاج في الولايات المتحدة أعلى بكثير من تكلفته في أوبك، فإن الأخيرة تشكل وسادة أكثر قدرة على امتصاص انخفاض الأسعار. وفي المقابل، فإن ارتفاع الأسعار قد ترفع تكلفة النشاط الصناعي الضخم ككل، ولكنها تفيد كذلك قطاع الاستكشاف والإنتاج، إذ تمكنهما من الاستمرار في الاستثمار. ومن دون ذلك الاستثمار، فإن الاعتماد على الاستيراد سينمو على نحو أسرع بكثير. وكانت حلقة دراسية ضمت في عام 2003 أكاديميين وصناعيين وحكوميين على مستوى رفيع قد أشارت إلى أنه، وبالرغم من كل الأدبيات:

سوف يرغب عدد قليل من لاعبي السوق في رؤية ظهور بيئة تنافسية بحق، إذ من شأن ما ينتج عنها من انخفاض في الأسعار أن يؤدي إلى إفلاس الكل باستثناء المنتجين ذوي التكلفة الأقل، وهم دول الخليج العربي، وليس الدول غير الأعضاء في أوبك، وهكذا فإن الأسعار المنخفضة لن تقلل، بل ستزيد القوة الاقتصادية النسبية للدول المنتجة في الشرق الأوسط⁽¹⁵⁾.

كان الاختلاف في المصالح ما بين منتجي النفط في الولايات المتحدة والمستهلكين الصناعيين والمحليين يتم حله تقليدياً عبر إبقاء الضرائب على النفط والغاز الطبيعي منخفضة جداً بالمقارنة مع أوروبا. وكانت المشكلة التي فرضتها أوبك بتحولها من الدفاع إلى الهجوم في جذرها مشكلة سياسية أكثر من كونها اقتصادية. ولم يكن التأكيد الفاعل لقومية النفط الجماعية مجرد مسألة دفع المزيد مقابل النفط، بل إنها مثلت فقدان السيطرة على موارد طبيعية حيوية. كما أثارت المخاوف من احتمال قيام المنتجين سلعاً أخرى بالاتحاد معاً، وكان من الممكن حتى الآن أن تكفل الأمن منظمات السلع الدولية التي تضم كلاً من المستهلكين والمنتجين، وتحرم بذلك المنتجين من قدرتهم على ممارسة قوتهم الجماعية. وكما تبين، فقد ساد هذا النموذج عوضاً عن نموذج أوبك، ويعود ذلك بشكل كبير إلى أن المنتجين الزراعيين في المناطق الاستوائية كانوا يفتقرون إلى القوة التي تتمتع بها الدول المنتجة للنفط. ومع أنه كان لدى اتفاقيات السلع الدولية آليات تؤثر في الأسعار، مثل خطط الامتناع عن الدفع أو الخصم، لكن تم التخلي عنها مع تسعينيات القرن العشرين.

فقدت الدول المستهلكة، من خلال شركاتها، سلطتها في تقرير أن تلك الأسعار، سواء في ارتفاعها أو انخفاضها، سوف تتواءم مع احتياجاتها الاقتصادية الواسعة. ومنذ ذلك الوقت، سوف يعتمد المستهلكون إلى حد كبير على عدم استعداد الدول الأعضاء في أوبك لقتل الإوزة التي تبيض لهم ذهباً برفعهم الأسعار كثيراً لدرجة القضاء على الطلب بإلحاقها الضرر باقتصاديات الدول المستهلكة. وعلاوة على ذلك، فالأمر الذي يثير المزيد من القلق؛ نظراً للوضع المتفجر في الشرق الأوسط، حيث ترعى الولايات المتحدة بشكل علني الاستعمار الصهيوني وتدعمه، إنما يتمثل في

أن اتخاذ الشركات موقف المتفرج فيما يتعلق بمسألة تحديد الأسعار معناه أن الولايات المتحدة لم يعد بإمكانها فصل نفسها عن الدول المنتجة، إذ تمت تعرية الصلة ما بين قضايا النفط والقضايا السياسية. ففي كلتا الحالتين كانت الولايات المتحدة على الجانب الآخر من الطاولة التي يجلس إليها العرب. وذلك وفقاً لما يشير كتاب وكالة الطاقة الدولية الذي يتحدث عن تاريخ الدول الصناعية.

لا يمكن للمرء استثناء الدول المنتجة للنفط من أن تجد أن ثروتها النفطية، التي تتزايد قيمتها بسرعة، يمكن توظيفها ليس لمصلحتها الاقتصادية وحسب، بل واستخدامها سلاحاً لتحقيق غايات سياسية في مجالات لا تتصل بالعلاقات الدولية⁽¹⁶⁾.

كان استخدام سلاح الحظر التعبير، المنطقي لهذا، ثم انتهى الحظر في السنة الجديدة، إذ قامت المملكة العربية السعودية في شهر مارس/ آذار بإنهائه رسمياً.

وكالة الطاقة الدولية: مواجهة فعل جماعي بفعل جماعي

خفضت الدول العربية الأعضاء في أوبك إنتاجها من 20.8 إلى 15.8 مليون برميل في اليوم، وأعلنت أنها لن تصدر إلى الولايات المتحدة وهولندا (التي كان يتم فيها شحن نفط السوق المفتوحة إلى إسرائيل)، والبرتغال والدنمارك وروديسيا وجنوب أفريقيا. وستتم زيادة التخفيضات كل شهر. وكان أثرها على اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كبيراً. فقد انخفض الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة 6% في الأعوام 1973 - 1975 وفي عام 1974 انخفض الناتج القومي الإجمالي لليابان للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁷⁾.

وكان استخدام «سلاح النفط» وليس حملة أوبك الداعية لفرض أسعار أعلى هو الذي هز الدول المستهلكة الصناعية، وأبعدها عما رأى عدد من المراقبين أنه حالة من الرضى. وكان الرد مواجهة الفعل الجماعي بفعل جماعي يتمثل في وكالة الطاقة الدولية (أي إي آيه IEA). كان اتحاد الدول المنتجة أوبك قد تشكل لمواجهة اتحاد الشركات المشغلة المدعوة الشقيقات السبع المؤلف من شركات النفط الكبرى والقوية التي أخذت هيمنتها تزول تدريجياً؛ بسبب نمو شركات النفط المستقلة والشركات

الحكومية التابعة للدول المنتجة. والآن وُجِدَت الطاقة الدولية لتكون واجهة استهلاكية ستعمل على أن تحل محل الشركات، بوصفها حاملة مشعل الدول الصناعية. لتقف في وجه منظمة دائمة تتقدم بسرعة لتحقيق هدفها... مستعدة للتصرف في المستقبل بالنيابة عن الدول المنتجة بعزم سياسي واقتصادي واضح المعالم⁽¹⁸⁾. وإلى يومنا هذا، ما من أزمة عالجتها وكالة الطاقة الدولية حدثت بسبب بيع أوبك.

وإلى ذلك الوقت، لم يكن لدى كبار مستهلكي النفط في الغرب سوى منظومات ضعيفة وبدائية للتكيف مع اضطراب إمدادات النفط، وهي بشكل أساسي بعض الإرشادات المتفق عليها حيال تقسيم الإمدادات المتوافرة ضمن الدول الأوروبية الأعضاء في OECD وتوصية تقضي بأن تحرص الدول على أن يكون لديها مخزونات تعادل 90 يوماً من الاستهلاك، وبنية استشارية مرهقة تركت قوة اتخاذ القرار مع الهيئات العليا لتلك المنظمة، التي كانت تحكم على أساس الإجماع. وفي الواقع، إن مخزونات الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة كانت في عام 1973 تكفي 70 يوماً فقط، ولم يتم استخدام احتياطات المخزونات، أو لم يتم اقتراح استخدامها؛ لأنهم كانوا يعلمون أنه ليس بالإمكان التوصل إلى إجماع بخصوص ذلك.

ومع أن وكالة الطاقة الدولية لا تزال ذراعاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد أحدثتها كتلة الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة بالتحالف مع الدولتين الأمريكيتين، وهما الولايات المتحدة وكندا، فإنه تم تشكيلها لتستجيب لحالات الطوارئ قصيرة الأمد في الوقت الذي تعالج فيه قضايا أمن الطاقة على المدى الطويل، ثم تم ضم اليابان إليها، لكن فرنسا حافظت على الوهم الديغولي القائل بعدم الانحياز، وظلت خارج المنظمة حتى بعد حرب الخليج عام 1991، على الرغم من أن باريس كانت المقر الرئيس لوكالة الطاقة الدولية. وعلى النقيض من التدابير السابقة، كان على الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية التزام قانوني لتأسيس مستويات إمداد لا تقل عن مستوى معين — كانت بالأساس تبلغ 60 يوماً، ولكن سرعان ما ارتفعت إلى 90 يوماً — ولدى أمانة السر القدرة على إطلاق آلية لتقاسم النفط تنزع سم أي خطر يفرض في المستقبل أو أي اضطراب آخر يؤثر على الدول

الأعضاء. وتم وضع تدابير منهجية لجمع المعلومات من شركات النفط، التي سوف تتحمل عملياً مسؤولية الاحتفاظ بنحو ثلثي المخزونات. وكان على الدول الأعضاء وضع خطط لكبح الطلب.

تم تأسيس وكالة الطاقة الدولية لاستباق اضطراب الإمدادات والرد عليها. وليس لوضع حد للأسعار، بالرغم من الارتباط القوي بين النشاطين. ولإطلاق آلية لتقاسم النفط، بشرط ألا تستخدم إلا عندما يكون هناك نقص في إمدادات الدول سواء كانت منفردة أو مجموعة بنسبة 7% مع توافر إجراءات تحرير المخزون وتقييد الطلب للتأقلم مع العُجُوزات الأقل حدة. والحق، أنه كان ثمة نقاش حاد حيال متى يجب أن تتدخل الوكالة، ووجهت انتقادات للأفعال الأحادية التي تقوم بها الدول الأعضاء - الولايات المتحدة وألمانيا - عندما استخدمتا المخزونات على ما يبدو لتخفيض الأسعار المحلية.

أدى الحظر في عامي 1973 - 1974 إلى سحب ما يزيد عن 4 ملايين برميل في اليوم من السوق طوال مدة تطبيقه. وكانت المدة الممتدة ما بين نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1978 وإبريل/ نيسان 1979 قد شهدت أكبر عملية اضطراب في الإمدادات إلى الآن، إذ سحب من التداول ما مجموعه 5.5 ملايين برميل في اليوم - 10% من الطلب العالمي - حين ألقى عمال النفط الإيرانيون ثقلهم خلف الحملة الداعية للإطاحة بالشاه. فتضخمت الأسعار لتصل إلى ارتفاعات لم تشهد لها من قبل، وعانت اقتصاديات دول OECD ثانية.

وبحلول شهر مارس/ آذار من عام 1979 عدت وكالة الطاقة الدولية اضطراب الإمدادات مسألة جادة، ولكنها ليست كافية لإطلاق آلية التقاسم أو تنسيق تحرير المخزونات. وعوضاً عن ذلك طلبت من الدول الأعضاء ولم تأمرهم بتخفيض الاستهلاك نحو 5%. وتم رفض طلب تقدمت به السويد لتفعيل إطلاق تقاسم النفط لمساعدتها؛ وتم إيجاد طرق أخرى للحفاظ على الإمدادات للبلاد. وبتنسيق أفضل تمكنت OECD من تجاوز أزمة عامي 1978 - 1979 على الرغم من أن أسعار النفط كانت قد تضاعفت لتبلغ 25 - 30 دولاراً للبرميل الواحد.

وأتى عام 1980 باضطراب جديد، إذ شن صدام حسين عدواناً على إيران، قامت على إثره حرب دموية امتدت نحو عقد من الزمن. وأدى النزاع على المناطق المنتجة للنفط، وممر شط العرب المائي المؤدي إلى الخليج إلى خفض الصادرات العراقية بنحو 3 ملايين برميل في اليوم، والصادرات الإيرانية نحو 1 مليون برميل في اليوم. ومرة أخرى لم تكن وكالة الطاقة الدولية بحاجة لتفصيل استجابتها للطوارئ، على الرغم من أن الدول الأعضاء كانوا قد وافقوا على إجراءات تبريد السوق، بما في ذلك حث الشركات على الابتعاد عن السوق الفورية الحارة جداً والسحب من مخزونها ذات المستوى المرتفع جداً. وقد تضافر هذا مع ما هو مألوف في المملكة العربية السعودية من استعداد وقدرة على سد العجز، وازدهار إنتاج بحر الشمال، واتجاهات الاستهلاك المنخفضة - التي تعود بجزء منها إلى الكساد وجزء آخر إلى إجراءات كفاية الطاقة التي أعقبت عام 1973 - وهذا ما أدى تدريجياً إلى إعادة التوازن للسوق. وكان هناك ما أطلق عليه: «حرب الناقلات»، والهجوم على منشآت النفط في البحر، وسنوات الحرب ما بين إيران والعراق، ولكن أسعار النفط كانت قد وصلت إلى الذروة، وعلى وشك أن تبدأ انحداراً طويلاً الأمد.

كان الخطأ العسكري الفادح الثاني الذي ارتكبه صدام قد أثار رد الفعل الشامل الوحيد لوكالة الطاقة الدولية فيما يتعلق باضطراب الإمداد. فغزو الكويت في شهر أغسطس/ آب من عام 1990 وما أعقبه من حظر فرضته الأمم المتحدة على النفط الخام الكويتي والعراقي قد أحدثا خسارة إجمالية في السوق بلغت ما يزيد عن 4 ملايين برميل في اليوم. وارتفعت الأسعار بحدة لتصل إلى ما يزيد عن 40 دولاراً للبرميل في سوق الصفقات الفورية، لكن هذا الارتفاع كان نتيجة للمزايدات الكلامية، وليس لأسباب جوهرية. وفي الواقع كان هناك مخزون متواضع راكمته دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأصدرت وكالة الطاقة الدولية تقريراً بأن العرض في السوق جيد، ذلك أن إيران والمملكة العربية السعودية كانتا تضحان بأقصى طاقتيهما⁽¹⁹⁾. وبالفعل، فقد ناشدت أوبك وكالة الطاقة الدولية لتعمل على تلطيف الأسواق، ودعت لتحرير مضبوط للمخزونات المحفوظة⁽²⁰⁾. وفي الحادي عشر من يناير/ كانون الثاني

عام 1991 أعلنت أوبك أنها ستعمل على إمداد السوق بـ 2.5 مليون برميل إضافي في اليوم في حال حدوث أي عجز في الإمداد. ولم تقم وكالة الطاقة الدولية بتفعيل خطة الطوارئ استجابة لحرب الخليج إلا بعد أسبوع من الزمن، فسمحت بإطلاق ما يزيد على 2 مليون برميل في اليوم في سوق شهدت انحداراً شديداً. وقد جاءت هذه الخطوة يوم بدء الهجوم العسكري على العراق. وكانت المبررات التي قدمت لهذا التصرف في ذلك الوقت، الادعاءات الدائمة بأن إنتاج المملكة العربية السعودية ربما يكون معرضاً للهجوم في أثناء عملية عاصفة الصحراء، وأن رد فعل منتجي النفط العرب مشكوك فيه (على الرغم من العجز المعروف للقوة الجوية العراقية وقرار أوبك أوائل الشهر). ونتيجة لذلك، لم يتم بيع سوى نصف كميات النفط الخام الذي قدمته الولايات المتحدة وألمانيا من المخزونات وتم تعطيل الخطة في شهر مارس/ آذار. ويعلق سكوت في التاريخ الذي يكتبه عن وكالة الطاقة الدولية، قائلاً: «إن التناقض ما بين المستويات المذكورة أعلاه استعداداً لأزمة الخليج، والإجراءات البدائية واضطراب الدول الصناعية في المدة التي سبقت أزمة عامي 1973 - 1974 وفي أثنائها يعد أمراً مدهشاً بالفعل»⁽²¹⁾. ومن بين التهاني الذاتية الصادرة عن مجلس الإدارة كان هناك مذكرة معبرة تتحدث عن أهمية الدور الذي اضطلعت به الدول المنتجة للنفط، وعلى الأخص المملكة العربية السعودية وفنزويلا، في التخفيف من آثار الأزمة.

يعود للتحويل الإستراتيجي نحو التعاون ما بين الدول المستهلكة القوية الفضل في نزع فتيل خطر حدوث اضطراب كبير في إمدادات النفط، مهما كان سببها. وكما رأينا، فقد كانت قوة الإستراتيجية المتبعة إلى يومنا هذا تكمن في إمكانياتها، وليس في استخدامها الفعلي. ولعل التهديد باستخدامها قد أدى إلى تغيير سلوك الدول المنتجة، وإن إحدى الحجج المقدمة عن استعداد المملكة العربية السعودية لسد العجز في الإمداد طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، ربما كان مردها إصرار المملكة على أن تضمن لنفسها الحصول على الأرباح من بيع النفط في السوق، وليس حكومات الدول المستهلكة (أما الحجة المضادة، فتقول: إن المملكة العربية السعودية كانت على استعداد دائم لضخ المزيد للحفاظ على اعتدال الأسعار). ويدور النقاش في الولايات

المتحدة حول ما إذا كان ينبغي الحفاظ على الاحتياطي الإستراتيجي النفطي للبلاد ليكون وسيلة سياسية وإستراتيجية أم يتم تطويره ليكون أداة لإدارة السوق، يستخدم لتغطية الأسعار إلى حد ما، لتقف في مواجهة الآلية التي أنشأتها أوبك في السنوات الأخيرة، ولإطلاق المزيد من الإنتاج أو التقليل منه عندما تقع الأسعار خارج النطاق السعري الذي يتراوح ما بين 22 - 28 دولاراً للبرميل.

وكان غزو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للعراق في عام 2003 قد شهد دعوات لوكالة الطاقة الدولية لإطلاق تطمينات بأنها على استعداد للعمل. وقد وعد مديرها التنفيذي الجديد كلود مانديل، وزير الطاقة الفرنسي سابقاً، بتحرير كميات هائلة من النفط إن دعت الحاجة إلى ذلك. وأصدرت الوكالة نشرة حقائق أوردت فيها أن مخزونات الدول الأعضاء تبلغ 4 مليارات برميل، تمثل 114 يوماً من الواردات الصافية، ويمكن استهلاك تلك المخزونات بمعدل 12.9 مليون برميل في اليوم في الشهر الأول من حدوث أزمة.

ونتيجة لذلك ليس ثمة حاجة إلى أي فعل. فخلال سنوات الحظر المفروض على العراق منذ عام 1990، والمناورات الدائمة التي تدور حول أعمال برنامج النفط مقابل الغذاء، أضحت السوق معتادة على مُدَد انقطاع للنفط العراقي الخام. ومرة ثانية، كان من شأن التأكيدات التي أطلقتها الدول الأخرى الأعضاء في أوبك، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، تجنيب وكالة الطاقة الدولية الحاجة للقيام بأكثر من مجرد الإعلان عن استعدادها للعمل. وكان مانديل قد تحدث إلى وزير النفط السعودي علي النعيمي ووزير النفط القطري ورئيس أوبك في ذلك الوقت عبد الله العطية عند بدء غزو العراق. وقال: «لقد منحوني شخصياً الكثير من الراحة وبعض التفاصيل المتعلقة بكمية إنتاجهم وتخزينهم»⁽²²⁾. وإن وكالة الطاقة الدولية على أتم استعداد لاتخاذ إجراءات تكمل ما قامت به الدول المنتجة للحفاظ على إمدادات السوق. وهذا الاعتراف الصريح بالتفاعل عوضاً عن التنافس ما بين وكالة الطاقة الدولية وأوبك يناقض الموقف في السنوات الأولى للوكالة، كما عبرت عنه هيلغا ستيغ التي تحتل المركز الثاني في قمة هرم الوكالة، حين رفضت السماح بذكر أوبك في منشورات الوكالة.

حماية الشرق الأوسط

منذ تأسيس وكالة الطاقة الدولية، عندما كان ينظر إلى أمن الطاقة بوصفه لعبة شطرنج ما بين جبهتي الدول المنتجة والمستهلكة، أظهرت الثورة الإيرانية وأزمة الكويت وغزو العراق أن الأزمات قد تولدت في الواقع بفعل الدول التي تدعوها واشنطن: «الدول المارقة». وسواء فكرت الولايات المتحدة ملياً في غزو حقول النفط العربية في عام 1973 أم لا، فإن النشاط العسكري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط أصبح أمراً واقعاً بعد عقد من الزمن. حيث أنفق الرئيس ريغان مبالغ هائلة بلغت 1.7 ترليون دولار على التسليح، إذ سيتم نشر جيش قوامه 300000 جندي على نحو سريع عبر حلفاء إقليميين مثل المغرب، وذلك كجزء من الإستراتيجية التي تشكل قوة الانتشار السريع. وكانت خطابات ريغان ووزير دفاعه كاسبر وينبرجر قد أعادت العلاقات الدولية إلى الأعماق الشتوية للحرب الباردة. فالتدخل السوفييتي يشاهد في كل مكان والعقيدة الراهنة كانت:

من الأهمية بمكان مواجهة الاتحاد السوفييتي باحتمال وقوع نزاع كبير إذا ما سعى للوصول إلى موارد النفط في الخليج؛ لأن السوفييت قد يعمدون إلى إثارة، أو استغلال القلاقل السياسية المحلية، وقد تتوسع قواتهم إلى المنطقة بوسائل أخرى بخلاف الغزو الصريح. ومهما كانت الظروف، يتعين علينا الاستعداد لإدخال القوات الأمريكية مباشرة إلى المنطقة؛ إذ إن أمن الوصول إلى نفط الخليج العربي في خطر (23).

وكما لاحظ أحد المعلقين في ذلك الوقت، ينبغي على الأنظمة التي تتمتع بأي منطق سياسي الاستمرار في بيع النفط، فحاجة السوفييت لنفط الخليج أمر افتراضي، وعلاوة على ذلك، فإن حاجة الاتحاد السوفييتي لاستيراد القمح لم تؤدِ إلى غزوه للأرجنتين.

يبدو أن مسألة «أمن الوصول» يصل إلى الحفاظ على هيمنة شركات الطاقة الأمريكية على المعالجة والتسويق العالمي لنفط الخليج العربي. ولهذا عمل

المخططون العسكريون الأمريكيون على ربط السلطة في المنطقة بالفخ النووي... وتشجع واشنطن في هذه المرحلة سباق التسلح النووي بوصفه الحامي المطلق للوضع الراهن⁽²⁴⁾.

وكانت الولايات المتحدة، في الوقت ذاته، ترسخ تدخلها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر وسائل غير مباشرة: المساعدة العسكرية والدبلوماسية والمالية التقليدية لإسرائيل، ودعم نظام السادات في مصر بعد عقده معاهدة للسلام مع إسرائيل، وتسليح صدام التابع السابق للسوفييت، وذلك في حربه ضد إيران، وفرض حظر على إيران، وتسليح المغرب في حربه ضد مقاتلي البوليساريو في الصحراء الغربية الذين تدعمهم الجزائر. وبحلول عام 1987، كان طلب الكويت المساعدة في مواجهة خطر الاعتداءات الإيرانية التي تشن على ناقلات النفط التابعة لها قد وفر الذريعة لانتشار البحرية الأمريكية في الخليج، وهو انتشار استمر حتى الآن، انطلاقاً من قاعدة في البحرين للأسطول الخامس.

وبحلول عام 1990، سقطت ورقة توت الحرب الباردة في عهد ريغان التي تستر التدخل العسكري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما حصل لنوايا الاتحاد السوفييتي وأهدافه. ولكن الالتزام بالمصالح الإستراتيجية في المنطقة ظل كما هو حسب ما لاحظ جوستورك وأن ليش عشية عملية عاصفة الصحراء.

يتمثل الخطر في نظر العديد من الناس في الشرق الأوسط، في أربع مسائل متداخلة: (1) شرعية النظام الاقتصادي والسياسي القائم في المنطقة، الذي تجاهد الولايات المتحدة للحفاظ عليه، فيما يبدو أن العراق يتحدها، (2) السيطرة على موارد المنطقة، وخاصة النفط، وتوزيع عائداتها، (3) حل المظالم الطويلة الأمد، وعلى وجه الخصوص النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، (4) التنافس بين الدول العربية لفرض السيطرة⁽²⁵⁾.

لقد كان (جوستورك وأن ليش) محقين في وضع النفط ضمن سلسلة المصالح الإستراتيجية المتداخلة، وكذلك الحديث عن «السيطرة على» النفط عوضاً عن

الوصول إليه، الذي لم يتعرض إطلاقاً إلى تهديد متعمد ما عدا على مستوى الخطابات الشعبية خارج نطاق ظروف عام 1973 الخاصة جداً وقصيرة الأمد.

بعد نزاع عامي 1990 - 1991 في الخليج، تم تعزيز القوات الأمريكية في الشرق الأوسط بدعوة من الأنظمة المحلية القلقة بشأن إثارة عش الزنابير العراقي. وإن كان نطاق المنشآت العسكرية الأمريكية وأعدادها في منطقة جنوب غرب آسيا يُعدّ أمراً مذهلاً. وباستثناء المنشآت الكبيرة المتمركزة في تركيا وشمال أفريقيا، التي تخضع لسيطرة القيادة الأمريكية في أوروبا، لدى القيادة الأمريكية المركزية قواعد أو اتفاقيات لإنشاء قواعد في 11 دولة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى 5 في آسيا الوسطى و3 في القرن الأفريقي. وهناك 25 منشأة أساسية للانتشار، و40 قاعدة لوجستية، و14 قاعدة للتدريب. وفي منتصف عام 2004، كان هناك نحو 170000 جندي أمريكي في جنوب غرب آسيا. كذلك كان لدى القيادة المركزية قوات جوية بلغ تعدادها 17000 فرداً وقرابة العدد ذاته من أفراد القوات البحرية. إضافة إلى ما يزيد على 26400 من قوات المارينز في العراق، وكذلك المئات في القرن الأفريقي⁽²⁶⁾.

هناك احتمال كبير في بقاء أعداد هائلة من القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان سنوات عديدة. ولكن حتى لو عزلنا القوات في تلك المسارح، فإن أعداد القواعد والمنشآت الأمريكية الأخرى في المنطقة يعني أن الشرق الأوسط يحتضن، بإرادته أو من دونها، عشرات الآلاف من العسكريين الأمريكيين، فعلى سبيل المثال هناك 1200 في القاعدة البحرية في البحرين و2000 في قاعدة العيد الجوية في عمان التي تبلغ تكلفتها 1.5 مليار دولار، وكانت موجودة قبل الإعداد لغزو العراق بزمن طويل.

وقد تزايد الإنفاق العسكري الأمريكي بوتائر متصاعدة في السنوات الأخيرة. ويقدر أن تكلفة غزو العراق في عام 2003 على دافع الضرائب الأمريكية قد بلغت 150 مليار دولار، بينما بلغت تكلفة الحرب في 1990 - 1991 قرابة 61 مليار دولار. وفي عام 2003 زادت الميزانية العسكرية بنسبة 15% تقريباً عن معدلها في أثناء الحرب الباردة. ويقدر أن يصل الإنفاق العسكري لعام 2005 إلى 400 مليار دولار.

«الحرب على الإرهاب»: الاسم جديد، والسياسة ذاتها

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 على الولايات المتحدة، تمت فترة أمن الطاقة، بالإضافة إلى كل جوانب السياسة الخارجية تقريباً والعديد من نواحي السياسة الداخلية عبر عنوان جديد «الإرهاب». وغالباً ما كانت تلك الصور التي برزت تفتقر إلى الوضوح، ويظهر ذلك في النقاش الذي دار في الكونغرس الأمريكي والإسهام الذي تقدم به توم لانتوس كبير أعضاء الكونغرس عن ولاية كاليفورنيا:

إننا لم نفحص، حتى الآن، كيف يعمل اعتمادنا على نفط الشرق الأوسط على إعاقة قدرتنا على مكافحة الإرهاب الدولي... فاحتياطات أمريكا المتضائلة تدريجياً لا تسد سوى نصف النفط الذي يحتاجه اقتصادنا. ويجعلنا هذا معتمدين كثيراً على أنظمة الشرق الأوسط التي تسيطر على الأغلبية الساحقة من احتياطات النفط العالمية المعروفة. والعديد منها إما أنظمة ناشطة في عدائها الفاعل للولايات المتحدة، مثل إيران والعراق وليبيا، أو أنظمة غير مستقرة وأوتوقراطية يسيطر عليها الأصوليون الإسلاميون.

... ويقوض اعتمادنا على نفط الشرق الأوسط قدرتنا على مكافحة الإرهاب الدولي. وخشية من حدوث حظر عربي، يتملق دبلوماسيوننا الحكام الأوتوقراطيين في الشرق الأوسط، ويسمحون لممارساتهم المعادية للديمقراطية وللولايات المتحدة أن تمر دون عقاب. والمؤلم في الأمر أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط غالباً ما تكون أسيرة للمصالح النفطية⁽²⁷⁾.

ومع اندماج الأنظمة بالمنظمات المعادية لهم بشكل عام، وانبعثت سخيف لبيع الحظر، قدمت ملاحظات لانتوس مثلاً عن الطريقة التي تم فيها استخدام هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول لدعم الحجة لشن حرب على العراق وتدخل الولايات

المتحدة على نطاق أوسع وأعمق في كل شيء من العلاقات الإقليمية في بحر قزوين إلى أنظمة الشحن. وكانت شهادة فرانك غافني، المساعد السابق لوزير الدفاع والذي أصبح رئيساً لكبار المفكرين في مجال الأمن، في الاتجاه نفسه:

أعتقد أنه من الواضح أن قدرتنا على شن حرب عالمية فاعلة على الإرهاب قد تتأثر، ربما إلى درجة كبيرة، إذا كان أعداؤنا قادرين على إعاقة تدفق إمدادات الطاقة أو التدخل في ذلك.

ثانياً، إننا في وضع غريب، فمن بين مصادر الخليج العربي لم نعتمد إلا على صدام حسين الذي ربما يكون الرئيس بوش عازماً على استبداله حسب اعتقادي.

...إننا نشن حرباً على الذين أصبحت أنشطتهم الإرهابية ممكنة، على الأقل جزئياً، بفضل عائدات المشتريات الأمريكية والغربية للنفط من الخليج العربي، فمن الجلي أن تلك المشتريات، على وجه الخصوص، توفر الدعم لأعدائنا الأصوليين⁽²⁸⁾.

لقد أضافت «الحرب العالمية على الإرهاب» قوة دافعة للمحاولات القديمة العهد لتنويع الواردات الأمريكية، وبشكل خاص مع تباطؤ تدفق النفط الآتي من كندا. وفي تقرير سياسة الطاقة القومية الذي نشر بُعيد تولي جورج بوش القيادة، كررت إدارة جورج دبليو بوش القول: «إننا بحاجة لتقوية تحالفاتنا التجارية، وتعميق حوارنا مع كبار منتجي النفط، والعمل من أجل إنتاج أكبر للنفط في نصف الكرة الغربي وأفريقيا وبحر قزوين ومناطق أخرى ذات موارد نفطية هائلة»⁽²⁹⁾.

أسرعت مجموعات الضغط لترمي بثقلها بعد الحادي عشر من سبتمبر / أيلول. وفي شهر يونيو/ حزيران من عام 2002، قام الجناح اليميني لمعهد الدراسات السياسية والإستراتيجية المتقدمة (IASPS إياسبس)، وهي منظمة إسرائيلية لديها باحثون في كل من الكنيست والكونغرس الأمريكي، برعاية مؤتمر صحفي في كابيتول هيل مقر الكونغرس من أجل «مناقشة الأهمية الإستراتيجية لنفط أفريقيا الغربية بالنسبة للولايات المتحدة». وقد تم «تعزيز مبادرة إياسبس عبر مجموعة مبادرة النفط الأفريقي»، وحسب قول المعهد: «تم تسديد ضربة للسيطرة السعودية والعربية على الأسواق الأمريكية والعالمية جراء عزم الولايات المتحدة زيادة الحصص

الأفريقية من واردات النفط لتصل إلى 25% بحلول عام 2010». وكان من بين توصيات المجموعة: إعلان خليج غينيا منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة؛ وتأسيس قيادة فرعية إقليمية في المنطقة؛ وردع الخصوم من الدخول إلى المنطقة، بما في ذلك الدول العربية «المارقة» و«منافسي الولايات المتحدة مثل الصين». وبحلول أوائل عام 2004، كانت القيادة الأوروبية للجيش الأمريكي قد شرعت تعمل بمبادرة الساحل الكبير لتدريب القوات من موريتانيا وتشاد ونيجيريا ومالي، وإتمام تدريب جيوش المغرب وإمدادها بالسلاح. ويعد هذا جزءاً من إستراتيجية أمنية في «قوس عدم الاستقرار» (أو قوس الأزمات) الذي تحدد بأنه يمر من القوقاز عبر دول بحر قزوين والشرق الأوسط والساحل إلى الساحل الغربي لأفريقيا. وواقعياً، فإن كل بلد جاء وصفه في القوس يعد منتجاً للنفط أو الغاز أو دولة عبور لهما أو مجاوراً لهذه الدول. ومن الخطأ أن يخلط المرء ما بين توصيات المجموعات الضاغطة الموالية والسياسة الجيوستراتيجية الواقعية أو المستقبلية للولايات المتحدة أو القوى الأخرى. ولكن ما تشير إليه تلك التوصيات إنما هو الطريقة التي تتعرض فيها الخطابات الرسمية للأسواق الحرة والشفافة الضامنة لأمن الطاقة للفساد السريع بفعل السعي للسيطرة على احتياطات النفط والغاز الطبيعي وطرق نقلها. ويتمخض عن ذلك المزيد من التدخلات والمزيد من شبكات التحالفات والخصومات، والمزيد من بؤر العنف المحتملة. ولا يوجد مكان يتضح فيه ذلك الأمر أكثر من منطقة بحر قزوين.

ضمان أمن منطقة بحر قزوين أم فتح صندوق بندوقورا*؟

لقد كانت منطقة بحر قزوين مدة طويلة من الزمن مثار اهتمام كبير من الحكومات وشركات النفط الأجنبية، وهي إحدى الجواهر التي تنتظر أن يتم التقاطها من التاج السوفييتي المتهاوي. وقد يصل الدخل المحتمل الذي ستحصل عليه شركات النفط الغربية إلى 5 - 10 مليارات دولار بحلول عام 2010⁽³⁰⁾. ولكن مواقع وجود احتياطات النفط والغاز الطبيعي تعني أن أسلوب استغلالهما حساس من الناحية

* بندوقورا: امرأة أرسلها زيوس عقاباً للجنس البشري، بعد سرقة بروميثيوس للنار، وأعطاهها علبة (Pandora's box) ما إن فتحها بدافع الفضول، حتى انطلقت منها جميع الشرور والرزايا فعمّت البشر، ولم يبقَ فيها غير الأمل (المراجع).

الإستراتيجية بالنسبة للعديد من اللاعبين، بما في ذلك الدول التي تدعي أحقيتها في الاحتياطيات، ودول المرور الفعلية والمحتملة، والزمائن المحتملين. وكان معظم المنطقة يشكل جزءاً من الاتحاد السوفييتي وقبل ذلك منطقة متنازع عليها في اللعبة العظيمة بين الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. كما أنها ما تزال منطقة تعتقد موسكو أنها ينبغي أن تكون ضمن نطاق نفوذها، وبذلك تحمل بذرة الخلاف مع واشنطن في الوقت الذي تحرص فيه الولايات المتحدة على الوصول إلى النفط الروسي الذي قاطعته في أيام الاتحاد السوفييتي.

ومن ناحية المبدأ، كانت شركات النفط الغربية قد شرعت تصل إلى احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. ومن الناحية العملية، فإن تطويرها كان ولا يزال بطيئاً. فعلى الرغم من القيود التقنية والاستثمارية والتنازع على اقتسام الموارد الواقعة تحت قاع بحر قزوين، فإن القضية الأساسية تتمثل في كيفية نقل النفط خارج المنطقة.

ما تزال منطقة آسيا الوسطى والتوقاز غير مستقرة على درجة كبيرة، إذ إن انهيار الحدود والتقسيمات الإدارية التي فرضت إبان الحكم السوفييتي قد فتح صندوق بندورا بما فيه من قضايا تتعلق بالهوية والإثنية والقومية، بالإضافة إلى التنافس على إمكانية الحصول على الثروة المتوافرة أو المحتملة، وهذه الثروة غالباً ما تكون إيجاراً مرتبطاً بإنتاج أو نقل الموارد الطبيعية. وتشتمل الصراعات الحديثة العهد على حرب أهلية في طاجكستان والصراع الجورجي الأبخازي والعصيان في أذربيجان، والصراع الأرميني الأذربيجاني حول إقليم ناغورني كاراباخ، والحرب في الشيشان. وعلاوة على ذلك، ثمة قلاقل داخلية كان السبب في حدوثها الأنظمة المحلية الفاسدة التي لا تتمتع بالكفاية، وفي أواخر عام 2003 تمت الإطاحة بالحكومة الجورجية بفعل انتفاضة شعبية. كذلك هناك التبعية الموروثة من الاندماج في الاتحاد السوفييتي، مثل منع روسيا لأوكرانيا من الوصول إلى أسواق الغاز الطبيعي في أوروبا.

بُعِيد أيام من انتخاب رئيس جديد لجورجيا حصل على تعليمه من الولايات المتحدة، سافر إليها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول؛ ليطالب روسيا بأن تسحب

قواتها من البلاد. وتعد جورجيا بلد عبور أساسي بالنسبة لنفط بحر قزوين. وحين انتقل باول إلى موسكو، شدد على أن الولايات المتحدة حالياً، تُعدّ القوقاز منطقة ذات أهمية إستراتيجية، متحدياً بذلك السياسة الروسية في الشيشان ومولدوفا. وتعد الشيشان دولة عبور للتدفقات الأولى الحالية لنفط بحر قزوين. وبعد عدة أسابيع انتقلت موسكو لذلك الأمر، فرفضت الرهان بالتهديد بانسحابها من اتفاقية القوات التقليدية في أوروبا. وبعدها، اندلع الصراع على السلطة ما بين الحكومة الجورجية الجديدة والحكومة الإقليمية المؤيدة لموسكو في أزهاريا، مما جعل أذربيجان تحذر من تعقيدات إنشاء خط أنابيب باكو- جيهان وقلق أسواق النفط حيال 200000 برميل من نفط آسيا الوسطى يتم تصديرها يومياً عبر الميناء الأزهارى باتومي الواقع على البحر الأسود⁽³¹⁾. ومع اقتراب عام 2004 من نهايته، سرعان ما اتخذت الانتخابات التنافسية في أوكرانيا تعقيدات الصراع على النفوذ ما بين موسكو وواشنطن، مهددة بذلك بتقسيم بلد العبور هذا إلى اثنين.

وفي الوقت ذاته استخدمت الولايات المتحدة «الحرب على الإرهاب» ذريعة لبناء قواعد جوية في أوزبكستان وقرغيزستان، فيما عملت القوات متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة بالطبع على احتلال أفغانستان في أعقاب الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وبالفعل ربط أصحاب نظرية المؤامرة الإطاحة بحكومة طالبان في أفغانستان بالطموحات المتعلقة بإنشاء خط أنابيب نفطي عبر شمال أفغانستان ليصل إلى باكستان، وهو مشروع تنمية شركة النفط الأمريكية يونوكال في التسعينيات من القرن العشرين وأزيل عنه الغبار مؤخراً.

وتظهر الحملة الأمريكية للسيطرة على احتياطات منطقة بحر قزوين بجلاء في رعايتها لخط أنابيب باكو- تبليسي- جيهان (BTC بي تي سي) ليكون خط التصدير الرئيس. وتم أخذ ثلاثة مسالك في الحسبان: غرباً عبر جورجيا، ومن ثم ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط، أو غرباً إلى ميناء سويسا الجورجي المطل على البحر الأسود، وعبر مضيق البوسفور إلى البحر الأبيض المتوسط، أو جنوباً عبر إيران إلى الخليج. وقد عارضت تركيا خيار البوسفور، ويعود ذلك في جزء منه إلى

المخاوف المشروعة من المخاطر المترتبة على زيادة مرور الناقلات عبر قلب أسطنبول، وبجزء آخر؛ لأن خط أنابيب يعبر منطقتها يشكل لشركات الإنشاء المحلية فرصة لجني إيرادات أكبر بكثير.

وكان في الخيار الإيراني الكثير من المنطقية؛ وذلك لخص تكاليف إنشائه وسهولتها نسبياً، كما أنه سيدر إيرادات سريعة للدول المنتجة في منطقة بحر قزوين. ولكن كراهية واشنطن لإيران، المتمثلة في القانون الصادر عام 1991 بتطبيق الحظر على إيران وليبيا والتهديد بفرض عقوبات على الشركات التي تستثمر في قطاع النفط والغاز الطبيعي الإيراني، حتى ولو كانت غير أمريكية، أدت إلى استدعاء رؤساء أذربيجان وكازاخستان وتركمناستان إلى البيت الأبيض في مَدَد متقاربة من الزمن في عامي 1997 و1998 ليتم حثهم على عدم دعم الخيار الإيراني⁽³²⁾.

وبذلك لم يبقَ سوى خيار خط أنابيب BTC، الذي يحمل النفط عبر أبخازيا وناغورني كاراباخ قبل الوصول إلى تركيا الحليفة للناطو، ولكن غير المستقرة سياسياً. ومما زاد في صعوبة إقناع اتحاد شركات النفط لدعم هذا الخط تلك التكاليف الإضافية الهائلة. وفي نهاية المطاف، وَجَبَ على الحكومة التركية دفع مبلغ 2.4 مليار دولار من التكلفة، ومع توفير الولايات المتحدة مجموعة من رزم المساعدات والمنح للتخفيف من التكلفة. ووفقاً للمشاركين في الحملات المضادة لخط الأنابيب، فإن ما قدمته الحكومة التركية - من إعفاء المشروع من الخضوع للقانون المحلي والتطمينات بأنها ستعوض شركات النفط إذا ما تم إدخال قوانين تقلل من ربحية خط الأنابيب هذا - يشكل خرقاً لاتفاقيات السماح لأنقرة بالدخول إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلاً.

وحينما تحدث آلان لارسون معاون الوزير في وزارة الخارجية الأمريكية عن مسألة خط سير أنبوب النفط قال:

إحدى المقاربات الممكنة أن تأتي الطاقة بشكل أساسي عبر إيران. ولكن إذا ما تحقق ذلك، فسوف تكون له نتائج خطيرة جداً ومعاكسة لنا، وهذا أحد الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تعمل جاهدة جداً لتوفير الأساس السياسي لإنشاء خطوط

متعددة مستقلة، بما في ذلك خط الأنابيب الذي يمر من باكوا إلى تبليسي، ثم إلى جيهان في تركيا، ذلك أنه أحد الطرق لضمان خروج الطاقة والاطمئنان أنها لن تعبر بلداً قد يحاول استخدام سيطرته على شبكة النقل لتكون مصدر قوة ونفوذ⁽³³⁾.

ولكنّ ثمة سبباً آخر لفرض تدفق النفط باتجاه الغرب. ذلك أن نفط آسيا الوسطى وغازها الطبيعي يتمتعان بأهمية عظيمة لدى الصين، ومن المرجح أن يتم إنشاء خط أنابيب من المنطقة إلى الصين في مرحلة ما، لكن تكلفته سوف تكون هائلة جداً وسيطلب إنشاؤه وقتاً طويلاً، وبشكل خاص؛ لأن المناطق الصناعية في الصين (حيث الطلب) تقع في الجنوب فيما سيأتي خط الأنابيب من الشمال. ولهذا السبب، فإن المديرين التنفيذيين في شركة بيتروكازاخستان، التي تنتج النفط من حقول كازاخ الواقعة على اليابسة وتبيع كميات صغيرة للصين، لا يتوقعون قيام فرصة في المدى القريب لإنشاء خط أنابيب يمتد نحو الشرق⁽³⁴⁾.

ولكن نفط آسيا الوسطى الذي يتم تسليمه عبر إيران يمكن له إما أن يسلم إلى الخليج؛ ليتم شحنه إلى الصين أو الأسواق الآسيوية الأخرى، أو أن يتم استبداله بالنفط الإيراني الذي يمكن شحنه إلى آسيا، وهو إجراء مطبق الآن بالنسبة للكميات الصغيرة من النفط الخام الآتي من كازاخستان وتركمانيستان. ولكن مشكلة الولايات المتحدة وأوروبا فيما يتعلق بهذا الأمر أن نفط آسيا الوسطى يمكن أن يغذي آسيا - بما في ذلك الصين - بينما طرق النقل عبر البحر الأبيض المتوسط تحول نفط آسيا الوسطى إلى نفط أوروبي بدلاً من كونه نفطاً آسيوياً⁽³⁵⁾.

إن سعي الولايات المتحدة لتحسين أمن الطاقة عبر تنويع واردات النفط، جعلها تنغمس في مستنقع عدم الاستقرار في القوقاز وآسيا الوسطى. وكانت الدراسة التي قامت بها مؤسسة راند بالاشتراك مع القوة الجوية الأمريكية لبحث هذه المسألة قد شككت، على العموم، في الأهمية الطويلة الأمد لموارد بحر قزوين بالنسبة لمتطلبات الطاقة الأمريكية، وكان لديها المزيد من الشكوك حيال قدرة الولايات المتحدة على فرض استئناف تدفقات النفط إذا ما قامت دولة أو عدة دول تسيطر على خط الأنابيب بإيقاف تدفقه. ولمسوف تنشأ الحاجة لتعاون تركيا عبر الناتو، وتعد قدرة

تركيا واستعداد الناتو لخوض مغامرة عسكرية أمراً «غير مؤكد في أحسن الأحوال» وبشكل خاص إذا ما جعلتهما في مواجهة روسيا⁽³⁶⁾.

ويشكل خطر «شن هجمات إرهابية محلية» على أنابيب النفط والبنية التحتية تحدياً أكثر صعوبة. وتعد خطوط الأنابيب عرضة للهجمات بشكل كبير - فقد وقعت مئات الهجمات على خطوط الأنابيب الكولومبية في السنوات الأخيرة، وتم التخلي عن محاولات الولايات المتحدة لإعادة فتح الصادرات العراقية الشمالية بعد غزو عام 2003 نتيجة عمليات تخريب غير بسيطة. ويمكن للهجمات التي تشن على محطات الضخ أو أنظمة الرقابة المحوسبة أن تشل الصادرات عدة أشهر. وتعد أنابيب الغاز الطبيعي أكثر عرضة للخطر؛ لأنها تتطلب ضغطاً دائماً.

وقد تمكنت شركات النفط في الماضي، وفي أجزاء من العالم من اتخاذ تدابير لضمان أمن البنية التحتية. وفي نيجيريا، تسيطر شل على قوة من الشرطة تعمل على تسليحها، ويفترض أن يقتصر عملها على مناطق محددة. وقد وردت تقارير في عام 1996 بأن بي بي وقعت اتفاقاً مدته ثلاث سنوات مع وزارة الدفاع لتشكيل كتيبة، قوامها 650 رجلاً للدفاع عن مواقعها في كولومبيا. وبعد عامين طردت الشركة مسؤولاً أمنياً رفيع المستوى درس تسليح القوات بمروحيات مقاتلة هجومية وإنشاء عمليات حرب نفسية⁽³⁷⁾. وفي العراق، تم إدخال شركات «أمن خاصة» لتقوم بواجبات حماية بعض المنشآت بدلاً من جيوش الاحتلال. ولقد أفادت الشركات من العلاقات الوثيقة بالجيش في بورما والسودان. ولكن هذه الأنواع من التدابير الخاصة لا تتطابق والتحديات الجيوستراتيجية التي أخذتها الولايات المتحدة على عاتقها عبر سياستها الساعية، ليس لشراء واستيراد نفط منطقة بحر قزوين [ربما من اتحاد مالي (كونسورتيوم) لشركات تهيمن عليها الولايات المتحدة] فحسب، بل والسيطرة على العملية برمتها. وتماثل هذه المهمة خطيرة وإمبريالية محاولاتها لفرض إرادتها على الشرق الأوسط.

وفرة الأهداف

لقد أصبحت القابلية للتحرك، وعدم القدرة على التنبؤ بالخطر الذي تشكله القوات غير التقليدية موضع اهتمام شديد إثر اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر/

أيلول على الولايات المتحدة. كما أدى اعتقال خلية في المغرب في شهر حزيران/ يونيو من عام 2002 زعم أنها خططت لشن اعتداء على سفن في مضيق جبل طارق الذي تمر عبره نحو 5000 ناقلة للنفط ومشتقاته كل عام، وحادثة تفجير ناقلة ليمبرغ عند ساحل اليمن التي وقعت بعد ذلك بعدة أشهر، إلى إظهار أن قطاع الطاقة وفر كمية هائلة من الأهداف المحتملة.

ولقيت الكثير من الاهتمام تلك الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لفرض شروطها الأمنية على الشركاء التجاريين عبر مبادرة أمن الحاويات التي أطلقتها. وبموجبها عملت الولايات المتحدة على تصدير خطتها الدفاعية ضد استخدام عبور الحاويات إلى الدول الشريكة، وذلك بالقول: إنه إذا لم يتم الالتزام بالشروط مثل تحديد محتوى الشحنات وتفتيشها وتوفير بيانات السفينة وشحناتها وركابها على نحو مبكر، فإن حركة مرور البضائع القادمة من الموانئ غير المنصاعة سوف تواجه تأخيراً مكلفاً. وتم تصدير نظام أمن الولايات المتحدة إلى عدد من الموانئ، على هيئة فرق من موظفي الجمارك.

وفيما تركز الاهتمام بأمن الشحن في الولايات المتحدة على استخدام الحاويات لنقل الرجال والمواد والتجهيزات العسكرية أو العمل بوصفها أنظمة لتسليم القنابل القذرة، فإن كل الأشكال الأخرى للشحن التجاري قد وضعت تحت التدقيق. وهكذا، وبضغط كبير من الولايات المتحدة عملت منظمة الملاحة العالمية التابعة للأمم المتحدة على إحداث تغييرات في التشريعات، ووضعت مكانها سلسلة من التحذيرات والإجراءات الأمنية للموانئ وتحميل مسؤوليات جديدة لأصحاب السفن وأطقم العمل عليها. وسرعان ما اشتكى اتحاد عمال النقل الدولي (آي تي إف إيتف) من أن المعاناة ستكون على الفور من نصيب أعضائه. ذلك أن السلطات العسكرية الأمريكية تحظر عليهم أخذ إجازات للنزول إلى الشاطئ. وتكمن السخرية في أن هذا الاتحاد كان ينظم حملات منذ أمد طويل لوضع حد لنظام «الراية الملائمة» بحجة أنها وسيلة يستخدمها أصحاب السفن البغيضون للتمويه عن أنفسهم فيما يكون بإمكان أنظمة سياسية، مثل نظام تشارلز تيلور في ليبيريا الحصول على تمويل جراء هذه الممارسة.

ولم تكن الولايات المتحدة ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على عجلة من أمرهم لمعالجة تلك القضية على الرغم من المضامين الأمنية الواضحة.

وتم، طبعاً، إخضاع الوسائل البحرية لنقل النفط والغاز الطبيعي للتدقيق. وكان خطر اختطاف سفينة ناقلة تحمل مئات الآلاف، أو حتى الملايين من براميل النفط الخام، أو تفجيرها في ميناء نيويورك، أو في منتصف الطريق عبر أسطنبول قد شكل موضوعاً لأفلام الإثارة في هوليوود، كما شكلت عواقبها مادة لأفلام الرعب.

ونتيجة لتحذيرات أمنية في أوائل يناير/ كانون الثاني من عام 2004، تم إغلاق محطة فالديز للناقلات في آسكا التي تحصل الولايات المتحدة منها على 17% من الإمدادات المحلية للنفط. وكانت أولى التحذيرات الأمنية المتعلقة بالطاقة بُعيد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر رفض السماح لناقلة الغاز الطبيعي المسال النرويجية الدخول إلى ميناء بوسطن. ووفقاً لبعضهم، يمكن للهجمات التي تشن على ناقلات الغاز الطبيعي المسال (LNG) أن تكون مدمرة بشكل خاص، حيث إن حرائق LNG لا تتوقف إلا عندما يستنفد الغاز كله، فيما تنزع حرائق النفط ومشتقاته إلى الانطفاء على نحو أسرع⁽³⁹⁾. وكانت شل قد دفعت أحد الحائزين على جائزة نوبل في الكيمياء إلى تخفيف الخطر، باستخدام الحجة بأن القوة اللازمة لإحداث ثقب في خزان غاز على سفينة أو مصنع ستكون كبيرة جداً، بحيث تؤدي إلى نشوب حريق متركز في المكان، وليس حريقاً واسع الانتشار للغاز المشترب⁽³⁹⁾.

ومع ازدياد الطلب على نحو لا يمكن إيقافه ومع تنويع الإنتاج، تأخذ التجارة تتوسع وتزداد معها أعداد وأحجام ناقلات النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي المسال (والكثف). وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ازدياد التجارة البينية في النفط الخام من 32 مليون برميل في اليوم في عام 2000 إلى 42 مليون برميل في اليوم في عام 2010 و66 مليون برميل في اليوم في عام 2050. وسترتفع الواردات الآسيوية إلى ما يقارب الخمسة أضعاف لتصل إلى 24 مليون برميل في اليوم في عام 2030⁽⁴⁰⁾. وكذلك، فإن التجارة في منتجات النفط التي تتميز بتبادل أقل ما بين الأقاليم سوف تتجه نحو الارتفاع.

وفي الماضي أُعيقَت التجارة البينية في (LNG) نتيجة للتكاليف المرتبطة بسلسلة LNG برمتها، ولكن مع انخفاض التكاليف وارتفاع الطلب، وبشكل خاص مع انزلاق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأمريكا الشمالية نحو عجز لا يمكن التغلب عليه إلا باستيراد LNG، فإن الأعمال ستزداد بسرعة. ويتوقع أن تزداد صادرات LNG من أفريقيا إلى أمريكا الشمالية من 1.7 مليار متر مكعب في العام في عام 2000 إلى 97 ملياراً في عام 2030، وفيما تتضخم تلك الصادرات من الشرق الأوسط من 1.7 مليار إلى 104 مليارات متر مكعب في عام 2030⁽⁴¹⁾. كما أن اعتماد أوروبا على الواردات سوف ينمو على نحو مشابه لكن تلبيته ستتم، إلى حد كبير، عبر واردات الغاز الطبيعي الآتية في الأنابيب من روسيا وشمال أفريقيا.

تعد القضايا الأمنية والبيئية التي تثيرها الزيادة الكبيرة في أعداد شحنات النفط والغاز الطبيعي المعالج خطيرة جداً. وكنا قد ذكرنا، أمن خطوط الأنابيب بوصفها قضية ذات أهمية جيوسياسية في إطار حديثنا عن منطقة بحر قزوين. ويصدق الأمر ذاته على الشحن بواسطة الناقلات. يبلغ عرض مضيق ملقا ما بين ماليزيا وأندونيسيا 2.5 كيلومتراً. وتعتبر المضيق يومياً نحو 600 سفينة، من بينها ناقلات تحمل 50% من واردات النفط الآسيوي. وتعد القرصنة مشكلة كبيرة هناك، ففي عام 2003، شهدت المضائق 28 حادث قرصنة، وعلى الصعيد العالمي كانت القرصنة على الناقلات تشكل 23% من إجمالي حوادث القرصنة المسجلة والبالغة 445 حادثاً⁽⁴²⁾.

وعلى العموم، تتضمن عمليات القرصنة على السفن الكبيرة جرائم صغيرة نسبياً، مثل سرقة المخازن، والسطو الذي يقدم عليه أفراد طاقم العمل، وسرقة التجهيزات، وقد تعامل أصحاب السفن مع هذه السرقات على أنها مشكلات قانونية. ولكن هيئة الملاحة الدولية، التي تراقب القرصنة، لاحظت تغيراً في الاتجاهات فيما يتعلق بالسفن الأصغر، وازدياد نشاط «الجماعات المسلحة» في المناطق غير الحصينة سياسياً. فالمنطقة الواقعة على طول مضيق ملقا المجاور لإقليم آتشيه، الذي يقاوم الانفصاليون فيه القوات الأندونيسية، تعد منطقة نشاط لأعمال القرصنة بشكل خاص. وكان مسؤولو هيئة الملاحة الدولية قد ذكروا كذلك إمكانية ازدياد أعداد

عمليات سرقة زوارق القطر ومراكب نقل البضائع التي يمكن استخدامها في الهجمات التي تشن على السفن الأكبر (43).

ومن شأن القلق المتزايد حيال إمكانية شن هجمات على السفن في المضائق المزدحمة مثل مضيق ملقا أو مضيق جبل طارق أو قناة السويس أو قناة بنما أو الخليج العربي أو القنال الإنكليزي أن تزيد من نشاط القوات المسلحة والأجهزة الأمنية التابعة للأنظمة المحلية. ولكن نظراً لتزايد اعتماد كبرى الدول الاستهلاكية على واردات الطاقة، فمن المرجح أن ذلك سوف يكون نذيراً بازدياد تدخل تلك الدول في تنظيم النقل بالسفن والقيام بأعمال ضد القوات المعادية للحكومة التي تعد خطراً محتملاً لحركة مرور الناقلات، كما ينذر كذلك بحدوث توترات إقليمية ضخمة. وإن ازدياد اعتماد الصين، مثلاً، على استيراد النفط والغاز الطبيعي، يجعلها تقلق حيال قوة الهند البحرية. ومن المسلم به أن تطور تكنولوجيا المعلومات كان عظيم الفائدة لصناعة الطاقة، إذ مكنتها من النقل السريع لكميات هائلة من البيانات من موقع إلى آخر، ومن شركة إلى أخرى، بيد أنها جلبت معها شكلاً آخر من الخطر المتمثل في التجسس والتخريب، وهذا الخطر يتنامى حينما تصبح الكفاية التقنية اللازمة للتسلل إلى الأنظمة أكثر انتشاراً. ويشكل هذا الأمر قلقاً متزايداً لكل من الشركات والحكومات، وقد لاحظ أحد المستشارين الأمنيين: «من المرجح أن تتعرض الشركات للهجوم على يد أفراد حاصلين على التعليم، ولهم قضية تحفزهم. وسوف تكون لديهم الوسائل الاقتصادية للعمل وفهم تبعات أفعالهم» (44).

الصين: بيع الغد

يمكن من الآن التكهّن بأن التهديد المحسوس المحتمل اللاحق لأمن الطاقة في الولايات المتحدة، إنما هو تلك العين التي يقوم أكثر بلدان العالم إسرائافاً في استخدام الطاقة برؤية العالم من خلالها. فازدياد الطلب الصيني على النفط والغاز الطبيعي يعكس، بل إنه في الواقع يمكن البلد من الإسراع في التصنيع وتطوير قوة اقتصادها. ويتمثل أحد الاتجاهات في عالم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في النظر إلى هذا الأمر على أنه فرصة لحشد الصين في مصاف المستهلكين المنظمين، وتحسين

الاحتياطيات الإستراتيجية والضغط على الدول المنتجة لتلطيف الأسعار. ولكن هناك نظرة أخرى إلى الصين، ألا وهي وجوب اعتبارها منافساً على إمدادات النفط والغاز الطبيعي. ويقوم مروجو هذه النظرة باستبدال «الخطر» السوفييتي «بالخطر» الصيني. وفيما كانت تتم إدانة موسكو لبيعها النفط والسلاح بأسعار زهيدة لشراء التحالفات السياسية، يجري الزعم بأن الصين تقوم بصفقات ثنائية للحصول على النفط والغاز الطبيعي. وينظر إلى توسع شركات النفط الصينية إلى السودان والجزائر والغابون، وحتى إلى صناعة الغاز الأساسية في المملكة العربية السعودية بكثير من الريبة. وهكذا:

كانت الصين على استعداد لعقد صفقات ثنائية للنفط مع عدد من الدول، بمقايضة النفط بما يسعى إليه نظراًؤها، وتكون المقايضة غالباً أسلحة أو صواريخ أو تكنولوجيا نووية. وقد تصبح الإستراتيجية الجيوسياسية للصين قوة تخلق حالة من عدم الاستقرار ما لم يتم دمجها في إطار عمل دولي⁽⁴⁵⁾.

كان غافني في شهادته أمام لجنة في مجلس النواب الأمريكي قد بدأ حديثه بلهجة مدروسة، ولكنه سرعان ما انتقل ليسبغ على الصين صفة الشر والخطر:

إذا حقق الاقتصاد الصيني مستويات في استهلاك الفرد الواحد للطاقة تعادل مستويات اليابان، فإن الصين وحدها سوف تتطلب قرابة 70% من الإنتاج العالمي الحالي للنفط. وفي المقابل، إذا بلغت الصين مستويات الاستهلاك الأمريكي الحالي، فإن الجمهورية الشعبية وحدها سوف تتطلب أكثر من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط. ومن الواضح أن هذه صيغة للصراع مع الصين، وبالفعل فليس من المستغرب أن تقول الصين -وهذا للاستهلاك المحلي بشكل أساسي، وعلينا أن نقر بذلك-: إن حدوث نزاع بين الصين والولايات المتحدة أمر لا مفر منه، وأعتقد أنهم يتهيؤون لذلك.

... إنهم يعملون باجتهاد لتطوير علاقاتهم بالدول المصدرة للنفط، التي ينتمي معظمها لما نطلق عليه اسم «الدول المارقة»... إنهم يبادلون النفط بأسلحة متطورة، وفي بعض الحالات مقابل تقنية أسلحة الدمار الشامل⁽⁴⁶⁾.

لقد أصبحت الصين لاعباً تزداد أهميته في أسواق النفط فيما تنمو حاجتها للواردات. وكنا قد ذكرنا ذلك الصراع المتعلق بضمان اتجاه نفط منطقة بحر قزوين نحو الغرب عوضاً عن الجنوب والشرق؛ لنكفل أن يغدو نفطاً أوروبياً عوضاً عن كونه نفطاً آسيوياً، كما ذكرنا المجموعة الضاغطة التي تدعو لإبقاء الصين خارج أفريقيا. وهناك صراع مرير قائم في الشرق الأقصى الروسي، حيث يتنافس مشروعان لأنابيب النفط، سيعمل المشروع الأرخص على نقل 600000 برميل يومياً من النفط الروسي إلى الصين. أما المشروع الأعلى تكلفة فسينقل مليون برميل في اليوم إلى ساحل المحيط الهادي، ومنه إلى اليابان. والخيار السياسي إلى أبعد الحدود، فعلى المستوى الروسي المحلي، قد يكون ذلك متداخلاً مع الخلاف بين الكرملين وميخائيل خودوركوفسكي رئيس يوكوس أكبر شركة نفط في روسيا. ولكن لهذا الأمر تداعيات على المستويين الإقليمي والدولي. وكما قال أحد كبار المعلقين حول الشأن الروسي: «إن خط الأنابيب الصيني أقصر وأرخص، لكنه يضع مصير صادرات النفط الروسية في أيدي الصينيين»⁽⁴⁷⁾. ولن يلقى ذلك قبولاً لدى طوكيو التي تحتاج إلى المزيد، وترغب في تنويع وارداتها. وكذلك؛ فإنه لن يلقى ترحيباً من واشنطن التي ليست على استعداد لرؤية تحسن في العلاقات الصينية الروسية لتصبح ودية جداً والتي أقرت في تقريرها المتعلق بالسياسة القومية للطاقة لعام 2001: «لا يرتبط أمن الاقتصاد والطاقة الأمريكيين في سوق الطاقة العالمي مباشرة بإمداداتنا المحلية والدولية من الطاقة وحسب، بل وإمدادات شركائنا التجاريين أيضاً»⁽⁴⁸⁾.

وقد قال أحد سماسرة الناقلات معلقاً: «نظراً للصادرات الأندونيسية المتناقصة والنمو المحدود للدول الأخرى المصدرة الواقعة على حوض المحيط الهادي، فقد أصبحت الصين أكثر اعتماداً على النفط الخام للخليج العربي وغرب أفريقيا، وهي أنباء جيدة للملكي ناقلات النفط الضخمة VLCC»⁽⁴⁹⁾.

ولم يفز المملكة العربية السعودية، التي أخذت علاقاتها بالولايات المتحدة تزداد تازماً منذ عام 2001 الانتباه لهذا الأمر. فيما العلاقات ما بين بكين والرياض في تصاعد، إذ إن طموحات الصين بالمشاركة في إنتاج المملكة العربية السعودية قد

تحققت في أوائل عام 2002 بعقد صفقة مع الشركة الصينية سينوبيك، بالإضافة إلى عقود مشابهة مع شركات أوروبية غربية وروسية، ولكن ليس مع الشركات الأمريكية. ويتوقع السعوديون بالمقابل إسهام الصين في العمليات الفرعية لصناعة النفط، مثل التكرير والتسويق.

ومن وجهة نظر أحد المراقبين المتمرسين لسوق النفط؛ فإن صعود الصين بوصفها مستورداً يتيح للدول المنتجة في الخليج القدرة على اختيار من سيتعاملون معه: «قد يكون من المجدي لكل من العرب والإيرانيين، الذين يمتلكون معاً ثلثي احتياطي النفط المثبتة في العالم، استغلال هذا التشكيل الجديد للقوى الدولية. وعقد صداقات مع كل من الصين والهند»⁽⁵⁰⁾. ويتابع المعلق ذاته النصح: «أقيموا صداقات جديدة عبر التجارة. وخذوا كل ببيضكم من السلة الأمريكية، ومن ثم استخدموه للضغط على الولايات المتحدة، عوضاً عن جعل الولايات المتحدة تمارس الضغط عليكم».

الأمن عبر التنوع:

ملاحقة الوهم

عقب حظر النفط عام 1973، كشف الرئيس الأمريكي نيكسون عن بروجيكت إنديبندنس (مشروع الاستقلال)، القاضي بتحقيق اكتفاء ذاتي للولايات المتحدة في إمدادات الطاقة بحلول عام 1980. وسرعان ما اتضح أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه، وهكذا تم استبداله بخطة للزيادة القصوى للإمدادات المحلية والأجنبية التي يمكن الاعتماد عليها بأقل تكلفة ممكنة. وبعد ارتفاع الأسعار في عام 1979، قال الرئيس كارتر: «من الأهمية بمكان أن تقلل الأمة من اعتمادها على الوقود الأحفوري المستورد» وأن نستبدله بمجموعة طموحة من السياسات لزيادة الإنتاج المحلي من الوقود الهيدروكربوني وأنواع الوقود البديل. وبعد أكثر من عقدين من الزمن، كان قانون سياسة الطاقة الذي أصدره جورج دبليو بوش في عام 2003 قد انتهج السبيل ذاته، وكان يطمح إلى: «توفير سياسة طاقة قومية شاملة تقوم بموازنة إنتاج الطاقة المحلية وجهود المحافظة على الموارد والكفاية، وذلك لتعزيز أمن الولايات المتحدة وتقليل الاعتماد على المصادر الأجنبية للنفط»⁽⁵¹⁾.

وقد قامت دول OECD بتعديل أنماط استخدام الطاقة لديها نتيجة لارتفاع الأسعار في السبعينيات من القرن العشرين، ويعود ذلك بجزء منه لمعايير كفاية الطاقة، وبجزء آخر لبطء النمو الاقتصادي. فانخفض نمو الطلب على النفط إلى 0.65% في السنة ما بين عامي 1975 و1985 وانخفضت واردات الولايات المتحدة من 73 مليون برميل في اليوم في عام 1976 إلى 5 ملايين برميل في اليوم في عام 1980. ومع ظهور مصادر النفط البديلة، مثل بحر الشمال، تراجعت نسبة واردات الولايات المتحدة من الدول الأعضاء في أوبك من 69.3% في عام 1976 إلى 63.1% في عام 1985. ولكن نسبة الاستيراد من دول الخليج العربي تضاعفت واقعياً لتصل إلى قرابة 25% ما بين عامي 1973 و1976، على الرغم من الحظر الذي فرض في عام 1973، ولكن بعد الثورة الإيرانية تم تقليصه إلى 6.1% (52).

ولكن مع تقوية النمو الاقتصادي تعزز الاتجاه التصاعدي العالمي للواردات، ومعه تعززت أهمية أوبك والدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج بما لديهم من احتياطات ضخمة وقدرة إضافية للإنتاج. وفي عام 1990، وصلت الواردات الأمريكية إلى مستوى قياسي بلغ 8 ملايين برميل في اليوم، وقد وفرت أوبك 53.8% منها ودول الخليج 24.5%. وبحلول عام 2002 وقفت الواردات عند مستوى 11.4 مليون برميل في اليوم، 40.1% منها من أوبك و19.8% من دول الخليج. وكفانا حديثاً عن سياسة تقليل الاعتماد على «الدول المارقة» فعندما سمحت الأمم المتحدة للعراق بتصدير النفط ثانية في عام 1996، سرعان ما أصبحت الولايات المتحدة أكبر زبائنه، فاستوردت 725000 برميل في اليوم في عام 1999، لتصل إلى الذروة في عام 2001 عند مستوى 795000 برميل في اليوم واستمرت في الاستيراد بكميات كبيرة بلغت 442000 برميل في اليوم في عام 2002 مع استعداد واشنطن لغزو البلاد.

قد تعمل سياسة تنويع مصادر الواردات على توسيع نطاق الوصول إلى الأصول العسكرية والدبلوماسية لواشنطن ولكنها - كما رأينا آنفاً - سوف تعمل بالضرورة على المخاطرة بإثارة مناطق عنف أمنية. فهل يعني هذا أن بإمكان الولايات المتحدة تجنب تداعيات التوقعات بالنسبة لمصادر إمدادات النفط المستقبلية؟ هل بإمكان

بحر قزوين، وروسيا وغرب أفريقيا تزويد الولايات المتحدة بكميات كافية من النفط لتحقيق المسعى الذي استمر أربعة عقود لتقليل الاعتماد على الواردات من أوبك والشرق الأوسط؟

ثمة شكوك قديمة من أن الإدارات الأمريكية قد عملت على المبالغة في إمكانيات احتياطيات منطقة بحر قزوين والسرعة التي يمكن لعمليات الاستكشاف أن تبدأ فيها. وكان تقرير مؤسسة راند المذكور في موقع آخر، بالرغم من استخدامه تقديرات تم تحديثها منذ ذلك الوقت، قد شكك في الأهمية الإجمالية للمنطقة: «في حين أن ظهور منطقة بحر قزوين بوصفه مصدراً مهماً لأمن الطاقة الدولية سيسهم في تحسين أمن الطاقة، إلا أنه من المنظور الغربي، ومن ثم من منظور الناتو ليس من المرجح أن تصبح إمدادات الطاقة من منطقة بحر قزوين حاسمة لأمن الغرب ورخائه، أو أن تصبح نقطة ضعف إستراتيجية محتملة». ومرة أخرى: «على الرغم من كل المبالغت التي تحيط بما كتب عن نفط منطقة بحر قزوين، فمن الصعب تجنب النتيجة التي مفادها أن إمكانيات الطاقة لحوض بحر قزوين ذات أهمية جيواستراتيجية محدودة»⁽⁵³⁾. وتتحدث الافتراضات المتفائلة بأن أذربيجان وكازاخستان ستنتجان 3.5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2010، ويشكل هذا الرقم 7% فقط من الطلب المتوقع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وكان إنتاج النفط الروسي وصادراته يزدادان بنسب ثابتة، ليضربا رقماً قياسياً بعد آخر. ومن المرجح أن يستمر في الصعود - ويذكر أحد التوقعات أن الصادرات ستصل إلى 7 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2010⁽⁵⁴⁾. وفي الوقت ذاته، ستجد صادرات الغاز الطبيعي أسواقاً نامية في آسيا وأوروبا. وتعتقد إكسون موبيل أن روسيا سوف تمد أوروبا بـ 40% من الغاز الإضافي الذي تحتاجه. كما عقدت الحكومتان البريطانية والروسية اتفاقاً مبدئياً بأن يعمل الغاز الطبيعي الروسي على سد العجز البريطاني عندما تنتقل المملكة المتحدة من مصدر صرف إلى مستورد صرف عند استنزاف احتياطيات بحر الشمال. وكانت شركات النفط الغربية الصغيرة منها والكبيرة، والمؤسسات المالية الغربية، مثل البنك الأوروبي

لإعادة البناء والتطوير، قد تحركت لتطوير كل شيء، بدءاً من الحقول التي كانت تُعدّ صغيرة جداً، بحيث لم تكثر بها الصناعة الروسية التي تمت خصصتها إلى المشروعات الضخمة مثل سخالين في أقصى الشرق. وقد اتخذت الولايات المتحدة القرار الإستراتيجي بالبدء باستيراد النفط الخام الروسي مباشرة (كانت كميات منه قد وجدت طريقها إلى هناك عبر محطات التكرير الفينزويلية في السبعينيات من القرن العشرين)، وفي صيف عام 2003 استوردت قرابة 500000 برميل في اليوم. كما أن الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استوردت النفط الروسي الخام منذ وقت طويل، واستمرت هذه الكميات في التزايد، حيث كانت في عام 2001 تبلغ 2.7 مليون برميل في اليوم، ووصلت في عام 2003 إلى ما يزيد عن 3.4 ملايين برميل في اليوم⁽⁵⁵⁾.

إن وضع الافتراضات حيال اتجاه سياسة النفط الروسي يعدّ أمراً محفوظاً بالمخاطر. ففيما الحكومة تواقّة لجمع الإيجارات من صادرات النفط والغاز الطبيعي المتزايدة، والشركات، المحلية والأجنبية حريصة على جني الإيرادات من الصادرات، فإن الطبيعة المركزية جداً لقطاع الطاقة بالنسبة للاقتصاد مؤداه وجود صراع، وإن السرعة التي تزداد فيها استطاعة خطوط أنابيب التصدير، ستحدد معدل نمو الصادرات. ويرى بعض المحللين أن نمو الصادرات سوف يتوقف في عامي 2005 - 2006 في غياب خطوط أنابيب جديدة، وقد ذكر عن المسؤولين الروس قولهم: إنهم لا يعتقدون أن صادرات النفط الروسي للولايات المتحدة سوف تزداد بشكل كبير إلا في عام 2007 على أقل تقدير بسبب تلك القيود. ولا يتوقع تصدير الغاز الطبيعي المسال للولايات المتحدة قبل عام 2010⁽⁵⁶⁾.

كانت الحكومة قد تمسكت بسيطرتها على معظم أنظمة خطوط الأنابيب، وهذا يجعلها تحتفظ بأداة حاسمة للسيطرة على الشركات التي تمت خصصتها، والتي تتصف علاقتها بإدارة بوتين بأنها حافلة بالنزاع. إذ يُعدّ دور الحكومة المجال الأساسي للنزاع. هل يتعين على الحكومة أن تعيد فرض شيء من السيطرة على الاحتياطيّات التي قام يلتسن ببيعها بمبالغ زهيدة؟ هل يجب السماح للشركات بإنشاء شبكة خطوط

أنابيب تصدير خاصة بها، أم يجب على الدولة أن تتفق على هذه الرافعة؟ هل ينبغي إنشاء شركة نفط حكومية؟

ما يزال هناك الخلاف حول أفضل النماذج لدمج رأس المال الأجنبي في الصناعة، فالحكومة والمجلس النيابي قد تقاطلا بشراسة ولزمن طويل حول شرعية اتفاقية المشاركة في الإنتاج. إذ إن حالة الشك أو عدم الرضى تشريعياً وقضائياً تظل عقبة أمام الشركات الغربية. وكان لي ريموند المدير التنفيذي لإكسون موبيل قد دعا للقيام بمجموعة واسعة من التغييرات على التشريعات الروسية، من قانون جديد يحكم الثروة في باطن الأرض إلى توضيح نظام الضرائب إلى أنظمة التحكيم⁽⁵⁴⁾. وفي بلد تبقى العواطف الشعبية فيه متشبثة بالرأي القائل: إن موارد روسيا هي ملك للشعب الروسي، فإن هذه القضايا كلها تُعد حساسة ولديها القدرة على إفساد الخطوط المستقيمة على الرسم البياني، ويقع خلف كافة القضايا غير المحلولة السؤال الكبير المطروح بشأن ما هو النموذج السياسي الذي ستبناه روسيا بشكل نهائي وكيف سيحدد ذلك شركاؤها في قطاع الطاقة.

تُعدّ مضامين السوق المشتركة للنفط الروسي ونفط بحر قزوين مصدر قلق لأوبك، إذ تقتضي، وفقاً لأحد النماذج، إما انخفاضاً في أسعار النفط الخام لأوبك بنسبة 1.50 دولار للبرميل مقابل كل 1 برميل إضافي في اليوم من صادرات الاتحاد السوفييتي سابقاً، أو انخفاضاً كبيراً في إنتاج أوبك من أجل الدفاع عن الأسعار⁽⁵⁸⁾. وتُعدّ علاقة روسيا بأوبك علاقة انتهازية، فعندما انخفضت الأسعار عالمياً وافقت روسيا على القيام بإجراءات تجميلية مع أوبك لتبدو وكأنها تساعد في دعم الأسعار. ولكن الحقيقة أن روسيا التي تعد منتجاً منخفض التكلفة نسبياً كانت عازمة على زيادة حصتها في السوق وأكثر من مستعدة لأن تعرض بأسعار أقل من مدى الأسعار المستهدفة لأوبك. ولكن يمكن لأي تحول في التفكير السياسي للكريمين أن يغير ذلك.

لم يكن تطوير إمدادات جديدة للنفط من غرب أفريقيا يستند إلى الاعتبارات السياسية التي حكمت فتح منطقة بحر قزوين وروسيا لشركات النفط الغربية وحكوماتها، وإنما إلى الاعتبارات التقنية. فقد أصبح بالإمكان الآن أن نجد النفط تحت

آلاف الأقدام من سطح المحيط الأطلسي وأن نستغله تجارياً. وستكون نيجيريا وأنغولا في المستقبل القريب من الدول الأفريقية الرئيسة المنتجة لهذا النفط الواقع تحت المياه العميقة، ولكن هناك أعمال استكشاف وتطوير تجري على طول الساحل الغربي للقارة، وتتجه الأنظار الآن نحو شرق أفريقيا. وسوف يتضاعف إنتاج أنغولا ليتجاوز 2 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2008 وذلك حين تنضم حقول مثل كيزومبا وبلوتونيو وداليا إلى حقل جيراسول⁽⁵⁹⁾. وتقوم شركات نفط أمريكية وأوروبية بتشغيل هذه الحقول كلها، وثمة طلب قوي على النفط العالي الجودة في كافة أرجاء العالم. فإذا تم إنجاز هذه المشروعات المزمع القيام بها، فسيرتفع إنتاج أفريقيا الغربية من 3.5 ملايين برميل في اليوم في عام 2003 إلى قرابة 6 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2010⁽⁶⁰⁾.

وهكذا، فإن لدى منطقة بحر قزوين وروسيا وأفريقيا الغربية إمكانية إمداد الأسواق العالمية بكميات تفوق هذا بكثير، وذلك مع نهاية العقد الحالي، وربما تصل بمجموعها إلى 6.5 ملايين برميل في اليوم. كما يتزايد الإنتاج في أماكن أخرى، في البرازيل على سبيل المثال. ولكن علينا أن نقابل هذا بالانخفاض الحاصل في كل من بحر الشمال والولايات المتحدة وكندا، فيما ترى وكالة الطاقة الدولية تزايداً في الطلب العالمي ليصل إلى 88.8 مليون برميل في اليوم، أي بزيادة 13.8 مليون برميل في اليوم على أرقام عام 2000. وكما أشرنا في الفصل الذي يتحدث عن العرض والطلب، فإن إمدادات النفط العالمية (والغاز الطبيعي بدرجة أقل) تتجه نحو الاعتماد بشكل متزايد على احتياطيات أوبك المتفوقة والمتجمعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتمركزة في الخليج العربي. وترى وكالة الطاقة الدولية أن الدول الأعضاء في أوبك سيقومون بإمداد أسواق النفط العالمية بنسبة تصل إلى 48.3% في عام 2020، لترتفع إلى 54.1% في عام 2030، بعد أن كانت 38.4% في عام 2000. وسترتفع حصة دول الشرق الأوسط الأعضاء من إجمالي إمداد أوبك من 73% في عام 2000 إلى 79% في عام 2030. ويرى محللون آخرون الاتجاهات ذاتها⁽⁶¹⁾.

وينظر، في هذا السياق، إلى التنوع في مصادر الاستيراد في الولايات المتحدة (والدول المستهلكة الأعضاء في OECD) بأنه حتى ولو نجح في مواجهة عدم

اليقين... السياسي والأمني والمالي واللوجستي، فإنه لا يستطيع أن يضمن أمن الإمدادات في المستقبل، وبشكل خاص في وجه الطلب المتنامي من الصين (والهند) والتوسع الجغرافي لمصالحهما النفطية. فالشيء الوحيد الذي يضمن الإمداد إنما هو السيطرة على عمق أراضي أوبك.

السيطرة على العراق، واستبدال المملكة العربية السعودية؟

تلكم هي خلفية التدخل العسكري للولايات المتحدة، وحلفائها في الخليج العربي. وقد سعى تسليح العراق في مواجهة إيران في الثمانينيات من القرن العشرين إلى احتواء النظام الحاكم في طهران الذي يمكن أن يثير المشكلات. وكما علق أحد الأكاديميين الأمريكيين في عام 1991، قائلاً:

قد لا يكون النفط السبب الوحيد لتدخل الولايات المتحدة في منطقة الخليج، ولكن من المؤكد أنه السبب الرئيس. فإذا لم يكن من أجل النفط، فلماذا يكون العدوان العراقي على الكويت أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة من اعتداء ليبيا على تشاد، أو اعتداء سورية على لبنان، أو اعتداء إسرائيل على لبنان في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين؟⁽⁶²⁾

وكان القادري والمحمدي العاملان في مؤسسة تمويل النفط في واشنطن محقن عندما شددوا على أن السيطرة أكثر أهمية من الدور المستقبلي للشركات الأمريكية في العراق: «لا ريب في أن واشنطن ترى دوراً أساسياً لشركات النفط الأجنبية في توسيع قطاع النفط العراقي، وهي رؤية يشاطرها فيها كبار المسؤولين في وزارة النفط العراقية. ولكن الحسابات التي تم التوصيل إليها حيال «السيطرة» على النفط العراقي كانت الأكثر أهمية»⁽⁶³⁾. وتعد الخصخصة والعولمة لقطاع الطاقة العراقي من الوسائل المفضلة للوصول إلى الهدف المنشود، ولكنهما ليستا الوسيلتين الوحيدتين، فالهدف هو السيطرة وليس إبرام العقود.

قبيل هجمات الحادي عشر من سبتمبر / أيلول بدا وكأن سياسة حكومة الولايات المتحدة قد قبلت بإمكانية الاعتماد على المملكة العربية السعودية والدول العربية

الأخرى الأساسية الأعضاء في أوبك لضمان أمن إمدادات النفط. وكانت سياسة الطاقة القومية قد رحبت بالخطوات التي أقدمت عليها الجزائر والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة المنتمية إلى أوبك وعمان واليمن من خارج أوبك لفتح القطاع للاستثمار الأجنبي، وأشارت إلى أنه:

كانت المملكة العربية السعودية... المرتكز المعول عليه بالنسبة لأسواق النفط العالمية، إذ انتهجت المملكة العربية السعودية سياسة تقوم على الاستثمار في القدرة على الإنتاج الإضافي للنفط، وتوزيع مسارات الصادرات شرقاً وغرباً، وتوفير ضمانات فاعلة بأنها سوف تستخدم كل طاقتها لتخفيف أثر حدوث اضطرابات في إمدادات النفط في أي منطقة⁽⁶⁴⁾.

تم الإعلان عن خطط لسحب معظم القوات الأمريكية من المملكة العربية السعودية على أمل أن تعمل على استقرار المملكة وضمان إبعاد القوات الأمريكية عن التعرض للأذى.. وستكون أكبر منشأة جوية جديدة في المنطقة على أرض قطر، وقد يكون لذلك علاقة بالاحتياطي الهائل للإمارة الصغيرة من الغاز الطبيعي، الذي من المزمع أن يجد طريقه إلى الولايات المتحدة على صيغة غاز مسال. وكان بعضهم قد أشار إلى أن قرار إخلاء المملكة العربية السعودية قد أسهم في اتخاذ قرار بغزو العراق. وهم يستشهدون على ذلك بما قاله مساعد وزير الدفاع بول وولفوويتز: إن إعادة تمركز القوات الأمريكية كان حافزاً أساسياً للهجوم على العراق⁽⁶⁵⁾.

والنتيجة الطبيعية لهذه الحجة أنه إذا لم يعد بالإمكان الاعتماد على الاحتياطيات الهائلة للمملكة العربية السعودية من النفط لكبح الأسعار، فعندئذٍ بإمكان، الاحتياطيات العراقية القيام بذلك إذا سيطر عليها أحد الشركاء أو العملاء، وإذا ازدهر الناتج العراقي بفضل الاستثمارات الدولية، فإنه سيعمل، بالإضافة إلى التدفق المتزايد من النفط الروسي وبنفط منطقة بحر قزوين، على الضغط على الأسعار، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الدول الأعضاء في أوبك يواجهون بعضهم بعضاً في الصراع للحصول على حصة في السوق، ولن يكون ذلك للمرة الأولى.

كان العراق يثير الإشكالات منذ زمن طويل، ويعود ذلك إلى عهد تأسيسه لتأسيس أوبك وخطواته المبكرة نحو تأمين الامتيازات. ومن ثم، وبعد عقدين من الزمن على تأسيسه في مواجهته لإيران، قام بغزو الكويت (ربما معتقداً بأن الولايات المتحدة قد أشارت إلى عدم اكترائها بذلك الشأن). وكانت سنوات الحظر التي فرضت بعد الحرب قد أضعفت سكان البلاد واقتصادها والقدرة المحدودة لقواتها المسلحة، ولكنها تركت النظام من دون أي خطر جاد يتهده. وعندئذ بدأ صدام علاقة ودية مع سوريا، وشرع يصدر النفط إلى جارتها رافعاً شبح مقاربة مشتركة للقضايا السياسية للمنطقة.

وطيلة سنوات برنامج النفط مقابل الغذاء، كانت الحكومة العراقية قد اضطلعت بدور صعب، إذ عملت على إبطاء الصادرات أو إيقافها مُدداً تتراوح ما بين بضعة أيام إلى أسابيع، وساعدت في إحدى المرات على إطلاق كمية صغيرة من الاحتياطي الإستراتيجي للولايات المتحدة بسبب ارتفاع حاد مفاجئ في أسعار وقود التدفئة في الشتاء. وقد تعلمت السوق التكيف من دون نفض العراق، وخف أثر بغداد على مر الزمن، لدرجة أن الإشاعات قد سرت بأن السبب الرئيس لمحاولة النظام تحريك السوق من وقت لآخر أنه يمكن بعض الدول الأعضاء الأساسيين من توقيع عقود بيع وشراء آجلة ناجحة جداً من الناحية المادية. وعلاوة على ذلك، كان بمقدور بغداد إطلاق وعود يوم يرفع عنها الخطر، لدرجة أنها أعطت وعوداً لشركات روسية وفرنسية وصينية، ومنحتها عقوداً أو كتب نوايا لتطوير حقول النفط الهائلة مثل مجنون وقرنة الغربية والأحذب.

ولقد شكل هذا كله مادة للطاحونة الإيديولوجية لتيار المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري الأمريكي، الذي يؤيده أمثال مستشارة الأمن القومي في ذلك الوقت كوندوليزا رايس ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد. وعلى النقيض من الرؤية الأكثر تعقيداً لكونلن باول وزير الخارجية آنذاك، فقد كانت حججهم ومعتقداتهم تقول: إن العراق يشكل خطراً على المصالح الأمريكية في المنطقة، وكان يجب القضاء عليه في عام 1991. وإن من شأن عراق مرتبط بالولايات المتحدة أن يخفف الضغط على

إسرائيل، ويؤدي إلى إقامة حكومات مؤيدة للولايات المتحدة في كافة أرجاء المنطقة. وكما علق القادري والمحمدي في تحليل مقنع آخر:

يبدو أنهم كانوا يتوقعون انبثاق منطقة أشبه بأوروبا الشرقية في التسعينيات من القرن العشرين، حيث لا تركز مجموعة من الدول الديمقراطية المعتدلة على الصراعات الإقليمية والعنف، وإنما على الإصلاحات الداخلية والرفاه الاقتصادي وأن تعتمد على الولايات المتحدة في القيادة السياسية والاقتصادية⁽⁶⁶⁾.

وفيما بعد، ظهر أن ميول المحافظين الجدد في واشنطن تقترح تأديب النظام السعودي بالتهديد بتشجيع ودعم الأقلية الشيعية في البلاد للسعي للانفصال؛ ليحرموا بذلك الرياض من النفط، ويقسموا المنطقة إلى المزيد من الكانتونات، فيما تضمن الولايات المتحدة الوصول إلى احتياطات الهيدروكربونات⁽⁶⁷⁾. إن هذه الفكرة تعبق بالجهل، والتشدد الأحقق والعجرفة المثيرة، كذلك كان رأي الكثيرين بالفكرة القائلة: إن غزو العراق واحتلاله وخصصته سيلقى ترحيباً لدى الشعب العراقي.

